موقف النواب الشيعة في المجالس النيابية اللبنانية من القضايا الاجتماعية الداخلية (١٩٤٣-١٩٧٥)

أ.م.د باسم أحمد هاشم الغانمي

علاء رياض عبد

المقدمة:.

سجل النواب الشيعة خلال المدة موضوع البحث (١٩٤٣-١٩٧٥) موقف نيابية مختلفة تجاه القضايا الاجتماعية المطروحة على طاولة السلطة التشريعية ،اختلفت في احيانا كثيرة عن تلك التي جاء بها نظرائهم النواب من بقية الطوائف الاخرى ، اختلافا فرضتة عليهم معطيات الواقع لاجتماعي المرير لأبناء جلدتهم في تلك المناطق التي يمثلونها ، حيث نقص الخدمات الصحية واستشراء الاوبئة والامرض المعدية ،فضلا عن الاهمال لقطاع التربية والتعليم بالشكل الذي رفع نسبة الأمية في تلك المناطق الى نسبا وصفت بالخطيرة ، اضافة الى حرمان الطائفتهمها كطائفة رسمية كاني والسفي لبنان ثقلها السياسي من بعض الاستحقاقات في مفاصل لأدارة ، مطالبا حملها النواب الشيعة الى المجالس النيابية المتتالية خلال مدة البحث ، مستخدمين كل أدوات السلطة التشريعية ، منها تقديم (الاقترحات النيابية النيابية) والمناقشة والتصديق على القوانين الخاصة بهذا المضمار ، فضلا عن البرقيات المرسلة من لدن الجماهير الى المجالس النيابية ، ولم يقتصر صوت النواب الشيعة على القضايا لتي تخدم مناطقهم فقط، بل شاكوا بقية أعضاء المجلس في ألاعداد والمناقشة والتصويت على الكثير من القوانين التي ما أن ابصرت الى النور حتى أخذت طريقها الى معالجة الكثير من مشاكل المجتمع اللبناني ككل.

Summary

During the perid under review (1943-1975) , the Shiite deqputies recoded various parliamentary positions towards positions towards the social society at the lwgislative table , which differed in many cases from those of their deputies from the other communities , a difference imposed on them by the bitter social realities of their townspeople in those regions , where the lack of health services and the spread of epidemics and tidal diseases , as well as the neglect of the education sector , which raised the illiteracy in those areas to the protions of the recipe seriously , in addition to the services of their community in Labanon has a heavy population and political benefits of some (Including submission of parliamentary proposals) , discussion and ratification of laws on this aspect , as laws on this aspect , as will as clarification of the cables sent by the masses to the Houseo of Representatives the members of the council participated in preparing , discussing and voting on a number of laws that , until they took their way to address many of the problems of the Lebanese society as a whole .

شكلت المحاصصة الطائفية[١] منهجا واضحا في بناء المجتمع اللبناني لدرجة ان تميز بها عن غيره من المجتمعات المدنية الاخرى على المستويين العربي والعالمي ، وباتت في نظر القارىء للتاريخ اللبناني **"منهجا سلبيا"** ليس في نظر المتتبع لمسيرة لبنان السياسية[٢] ، بل في نظر المتعايش داخل المسيرة تلك من اللبنانيين انفسهم . الذين وسموها بشتى انواع **"المسميات**

الخطرة" لدرجة انهم اثبتوا عجزهم عن استئصالها كونها انغرست وحسب رأي الساسة في **"النفوس قبل النصوص"** . فباتت مظهرا للتعامل بين ابناء البلد الواحد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٣] ، وهذا طبعا لا يخلو من اسباب خارجية قوّت ورسخت البعد الطائفي المتوارث في لبنان سواء زمن الدولة العثمانية او الفرنسية بعدئذ[٤].

وقفت **"الطائفية الاجتماعية"** في مقدمة انواعها ، لدرجة ان نمت عدم التكافئ داخل المزيج الاجتماعي اللبناني وصارلكل طائفة همها في كسب امتيازاتها الخاصة بطريقة انهت الى حد ما الشعور الوطني الذي تحول الى شعور طائفي خاص مهما كان الثمن او الوسيلة[٥]. واي كان مصدرها داخلي او خارجي . حتى باتت الهوّة واسعة بين الوضع الاجتماعي الذي تعيشه المناطق ذات الأغلبية المسيحية عنها تلك المناطق ذات الأغلبية الاسلامية وتحديداً الشيعية منها ، حيث عانت من حرمان واسع وفي قطاعات مختلفة[٦]. شكل الجنوب اللبناني رقماً جغرافياً[٧] وديموغرافياً متجانساً الى حد كبير كونه مثل مركز الثقل للتواجد الشيعي[٨]. فحتى عام (١٩٧٤) أحضنت ما يقرب (٢٠%) من سكان لبنان ككل ، إلا أن النسبة هذه لم تكن متوافقة مع ما حصل عليها أبناء الجنوب من الموازنة المخصصة لهم والتي بلغت (٧%) من مجموع موازنة الدولة[٩] ، وبطبيعة الحال قد انسحب سلبا عدم التطابق هذا بين نسبة السكان والأموال المرصودة لهم على قطاعات كثيرة ، وقفت الخدمات الاجتماعية في طليعتها وخاصة **"الصحية"** منها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ان نسبة (٧٧%)من "أسِرة المستشفيات و (٨٢%) من الأطباء موجودين في محافظتي بيروت وجبل لبنان ، بالمقابل لم تحصل محافظة لبنان الجنوبي إلا على (٧.٣%)من الأسرة و (٥%) من الأطباء ، ناهيك عن النسبة المتدنية في محافظة البقاع ذات الأغلبية الشيعية التي لم يخصص لها سوى (٣.٢%) من الأسِرة و (٣%) من الأطباء . الأمر الذي شكل خللاً واضحاً في نسبة التوزيع وأنعكس بالتالي على نسبة الخدمات المقدمة[١٠]. تبع المعطيات هذه انعكاسات واضحة منها ارتفاع في معدل الوفيات الأكثر عدداً بين أبناء الطائفة الشيعية[١١] حيث سجل الجنوب لوحده عام (١٩٧١) ضعفين الى ثلاثة أضعاف المعدل العام في الجنوب تقريباً[١٢].

لم تكن المعطيات هذه بعيدة عن مناقشات ومطالبات النواب الشيعة داخل المؤسسة التشريعية اللبنانية ، فقد سجل النواب الشيعة مواقفاً واضحة وصريحة خلال جلسات المجلس المختلفة ، حملت هموم أبناء طائفتهم ورسمت الصورة الرديئة التي تعيشها مناطقهم من **"الحرمان والفقر ونقص الخدمات الصحية"** ، ولم يتركوا مناسبة إلا وخاضوا فيها سجالاً واسعاً مطالبين بتحسين الأوضاع الاجتماعية عامة التي يعيشها أبناء الجنوب ، ومن خلال دورهم التشريعي والرقابي مارسوا الضغط على السلطة التنفيذية من اجل تعديل مساراتها السياسية والنظر بعين واسعة تجاه المناطق المحرومة التي يقطنها ابناء الطائفة الشيعية ، فكثير من الأحيان تتصدر المواضيع الحساسة جلسات المجلس خاصة فيما يتعلق بـ**"الأوبئة والأمراض الانتقالية الخطيرة"** الذي استدعت من المجلس عامة المصادقة بالإجماع على تخصيص مبلغ قدره (٨٠٠.٠٠٠) ليرة لبنانية لمكافحتها[١٣] بل وطالب نواب آخرون من طوائف أخرى كالنائب أمين نخله[١٤] ضرورة اتخاذ الإجراءات الحازمة ضد كافة الاوبئة خاصة في الجنوب لأنه يعاني من نقص صحي واضح استدعى التدخل الحكومي في اشارة منه الى خطورة الموقف الصحي جنوب لبنان . فيما أشار النائب رشيد بيضون على الحكومة بتوجيه وزارة التربية ضرورة **".... توجيه مدراء المدارس أن لا يقبلوا أي طالب دون تلقيح ضد الهواء الأصفر...."**[١٥]. اجاب رئيس الحكومة رياض الصلح (٧ حزيران ١٩٤٧-٢٦ حزيران ١٩٤٨)[١٦] ان حكومته جادة في اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لمعالجة تداعيات ما وصفها بالازمة الصحية" خاصة في مساعيها جلب اللقاح المضاد من سويسرا [١٧].

وصف النائب أحمد الأسعد الوباء بـ **"الخطير"** داعياً المجلس النيابي للتعاون بحزم ضده فهو حسب رأيه قضية لبنان ككل لا قضية جنوب لبنان ، مشيراً أن الجنوب أرضاً خصبة لنموه وانتشاره السريع في ظل الحرمان الذي يعانيه واصفا انه: **".....قضية وقاية لبنان من مرض عضال فتاك....."** داعيا المجلس مؤازرة الحكومة في مساعيها تجاهه[١٨].

شكل انعدام **"الخدمات والحرمان"** امرين مهمين جعلا من الجنوب مناطق **"منكوبة"** طالما تعالت الاصوات بسبب تفشي الأمراض الانتقالية الخطيرة في الجنوب فهذا النائب علي بدر الدين[١٩] وبعد تسع سنوات تقريبا توجه بسؤال الى الحكومة عكس من خلاله معاناة أهل الجنوب بالقول:

".....الذي يؤلف ربع الجمهورية اللبنانية، تحدق به الأخطار على اختلاف أنواعها وتحيطه التعاسة من كل جانب، فهو يعاني مرارة العيش ومرارة الظمأ ويرزخ تحت عاديات الزمان والانسان من فقر وحرمان وخوف وقلق دائمين مستحوذين عليه منذ ان قامت على حدوده دولة اسرائيل، فتية متحفزة متوثبة، كانت بالأمس موهومة مدعومة فأصبحت اليوم حقيقة محتومة، سرتعلى كل بلد فيه باب الرزق وأشاعت في ربوعه البطالة والشقاوة... ، وبالتالي انعدام هيبة السلطة وتقويض دعائم الدولة وقطع الحبل الذي يصل الراعي برعيته..."

واضاف الى المعانات تلك سوء الواقع الصحي الذي جلب انواع مختلفة من الامراض قائلا : **".....تارة بجرثومة السل وتارة باسم التيفوئيد ، وتارة يطفي بناره نور ابصارهم وتارة بالضمأ والعطش لفقد المال، ... وطوراً بنقشات الملاريا..."** وحمل من جانبه الحكومة كامل المسؤولية تجاه معاناة أهل الجنوب ، داعيا النظر من جانبها الى ذلك الواقع من منظار وطني وليس طائفي أو مناطقي[٢٠].

جاء رد رئيس الحكومة عبد الله اليافي (٧حزيران١٩٥١-١١اذار١٩٥٢) على مداخلة النائب بشكل مباشر ، معتبرة قضية الواقع الصحي في الجنوب **"قضية امن صحي للبنان ككل"** في اطار برنامجها لمكافحة الامراض الانتقالية ومنها مرض الملاريا الذي تراجعت نسبته في الجنوب اثر مساعي الحكومة في صرف ما يقرب من (٣٠%) من ميرانية وزارة الصحة لعام (١٩٥١) على مكافحته[٢١].

ادرك ممثلي الشيعة من النواب ان مساعيهم لا تقف عند حد المطالبات فحسب بل توسعت الى التنكيل بالحكومة بغية توفير متطلبات الواقع الصحي من البنى التحتية كـ**"زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية في الجنوب"** وما يتناسب والموقف المزري ، ففي الجلسة النيابية المنعقدة في (٨ أيلول ١٩٥٣) ناشد النائب سليم حيدر[٢٢] رئيس الحكومة عبد الله اليافي (١٦ اب ١٩٥٣-١ اذار ١٩٥٤)[٢٣] على ضورة انشاء مستشفى في البقاع ، بما يتناسب ومساحته وعدد سكانه ، واعتماد المعايير العلمية في توزيع المستشفيات وفق كثافة السكان لتفادي وحصول كوارث انسانية صحية كالتي شهدتها المناطق ذات الأغلبية الشيعية من ذي قبل[٢٤].

انتقد النائب سعيد فواز[٢٥] سياسة الحكومة تجاه قضية انشاء المستشفيات ، التي وحسب رؤيته **"تفتقر الى التخطيط والتوزيع العادل"**، للمؤسسات الصحية التي شهدت التخمة في مناطق معينة على حساب نظيرتها كالمناطق الشيعية[٢٦].

اشر النائب عبد اللطيف بيضون [٢٧] سوء الخدمات المقدمة من قبل المستشفيات الحكومية سيما في الجنوب حيث دفع الاهمال بالمواطنين اللجوء الى المحافظات الأخرى بغية العلاج بعد **"التوسط واستخدام المحسوبيات"** لدى مدراء المستشفيات هذه ، حسب قوله[٢٨].

وبين النائب نفسه ان مستوى خدمات الجنوب لا تتناسب ومستوى التضحيات التي قدمها زمن السيطرة الفرنسية وعهد الاستقلال معربا عن امله بتحسين واقعه الصحي ممن اسماهم **"دعاة الاستقلال"** مبينا الوضع الذي وصفه بألمأساوي الذي تعيشه **"طائفة الحدود"** فهي بحسب رأيه تعاني الأمرين من الأخطار الاسرائيلية من جهة والإهمال الحكومي من جهة أخرى، داعياً في ذات الوقت الى **"....التعامل مع الشيعة بمنتهى المسؤولية لا بمنتهى الطائفية..."**، مصطلحاً كرره النائب عبد اللطيف الزين[٢٩] بـ **"اسف كبير"** كون الطائفية وحسب تعبيره اخذت ماخذها من واقع الانسان الجنوبي الذي صار عنوانا للامثال المؤلمة في هذا المضمار **".....عندما يرفض أن يعالج مواطن شيعي في حالة خطرة في مستشفى لبناني يقع في منطقة مسيحية...."**[٣٠].

تبين من استعراض موقف النائبين اعلاه ان الطائفية امست نظاما له اثاره السلبية على الواقع اللبناني لدرجة ان الغيت امامها المفاهيم الانسانية التي تطبق ومن الوهلة الاولى في الواقع الصحي علفى مختلف مستوياته ، فبات بسببها المواطن اللبناني عامة والشيعي خاصة ينتقي طرقا صعبة بغية الحصول على مبتغاه فيما يخص وضعه الصحي وهذا ما لا يمكن ضمانه لكافة شرائح المجتمع الشيعي ، بل لحالات خاصة ومفردة . امرا عكس من جانبه القريب عظيم التدني وانعدام الخدمات الصحية بشكل خطير عرض حياة الناس البسطاء الى الهلاك دونما جدوى.

شكل **"ارتفاع أسعار الأدوية"** وشحتها موضوعاً مهم في إطار طرح الوضع الواقع الصحي الذي تعيشه المناطق الشيعية فهذا النائب عبد الله الحاج[٣١] طالب الحكومة في الجلسة النيابية المعقودة في (١٥ أيلول ١٩٥٣) ضرورة:

"... تخفيض أسعار الأدوية بصورة عامة ومراقبة الأسعار المصرح بها في الفواتير المبرزة لوزارة الصحة بغية التثبيت أنها لا تحتوي أرقاماً مغلوطة أعلى من الأسعار الحقيقة، وتأمين الكميات اللازمة من العلاجات المجانية للطبقات الفقيرة على مدى أوسع مما هي عليه الآن ..."

وأعتبر ذلك مطلباً شعبياً لتفادي جزء من الحرمان ، ونقص الخدمات التي يعاني منها أبناء الطائفة الشيعية في البقاع والجنوب[٣٢]واعتبر النائب كامل الاسعد موضوع الادوية بـ **"الحساس"** وأنه من المواضيع التي لا تحتمل **"التسويف"** و **"التأجيل"** مؤكداً على ضرورة التزام الحكومات بـ **".....حصر استيراد الأدوية الضرورية وينشأ مكتباً خاصاً يناط به استيراد الأدوية الضرورية وبيعها للتجار والصيدليات، ..."** محذرا في ذات الوقت من التواطئ بين المصانع والمستوردين الذين يوردون ادوية للبنان منتهية الصلاحية او ذات مفعول رديئ وباسعار عالية تصب في نهاية المطاف في مصلحة التجار[٣٣].

لم يكتفِ النواب الشيعة بطرح المشكلات فحسب بل كان لـ **"التشريع النيابي"** في صالح المشكلات هذه موقفا اخر ومنها **"مشروع قانون الوارد بالمرسوم رقم (١٠٢٧) المتعلق بانضمام لبنان الى منظمة الصحة العالمية**[٣٤]" لما لها من اثر كبير في تحسين الواقع الصحي اللبناني حال الانضمام لها حسب ما جاء في الاسباب الموجبة للمشروع ، حتى انه نال موافقة الاكثرية النيابية بعدما صوت الجميع لصالحه بمادة وحيدة [٣٥]. واكتسبت الاتفاقية هذه اهمية خاصة بعدما اناطت للبنان مشروعية دولية بالشان الصحي ، ففي (٣٠حزيران١٩٥١) ابرم

ملحقا اخر للاتفاقية بشأن المساعدة الفنية التي يحتاجها لبنان "بصفة استشارية" للنهوض بالواقع الصحي اللبناني على الصعد كافة [٣٦].

نال ذلك المشروع اهمية خاصة من قبل المشرع اللبناني على اختلاف انتماءاته الطائفية ومنها الشيعية عندما اجاز في جلسة (٦ تشرين ١٩٥٥) مشروع قانون الوارد بالمرسوم رقم (٩٤٣١) المتعلق بفتح اعتماج اضافي (١٠٠٠) ليرة لبنانية في موازنة وزارة الصحة لعام (١٩٥٥) ، بغية دعم المؤسسات الانسانية ذات الصفة الدولية والعربية العاملة في لبنان والتي تشارك في رفد الواقع الصحي على مختلف احتياجاته من اجل النهوض به[٣٧].

لم يكن التشريع وحدة حاضراً في أولويات المجلس النيابي بما يخص الواقع الصحي فحسب بل كان **"تعديل لبعض القوانين الصحية"** أثره في مناقشات المجلس ففي جلسة الثلاثاء الموافق (٢٦ تموز١٩٥٥) تصدر جدول اعمالها **"بحث المشروع المرقم ٩٤٤٥ بتصحيح البند الثاني من المادة العاشرة من قانون ممارسة المهن الطبية"** والذي اصاب في مضمونه رفع المستوى التعليمي لذوي المهن الطبية ليتسنى لوزارة الصحة الاطمئنان على الواقع الصحي فيما يخص هذه الشريحة من العاملين فيها حسب ما افادت به الاسباب الموجبة ، حتى ان القانون لم يسجل اي مداخلة نيابية شيعية في دلالة على الموافقة القطعية عليه لانه تعرض لموضوع مهم طالما عانت منه المناطق الشيعية[٣٨].

حاولت الحكومات اللبنانية ومن خلال سياستها الصحية استقلال انشطة غير حكومية تعنى بالواقع الصحي قامت به **"المؤسسات الصحية الخيرية"** فحاولت تنظيم تلك المؤسسات بقوانين رفعتها الى المجلس النيابي تروم من خلالها الاستفادة منها في ضوء تشريع قانوني بحت فجاء **"مشروع قانون وارد بالمرسوم (٧٠٥١) الخاص بالمستوصفات المجانية"** ، ملزما جميع القائمين على هكذا مشاريع عدم فتح اي منها دون استحصال موافقة وزارة الصحة التي حددت ضوابط صحية خاصة في ذلك منها ما خص البنى التحتية واسماء العاملين فيها ونوع اختصاصهم وتحديد اجورهم وساعات العمل في تلك المستوصفات . مشروعا نال تعاطف النواب الشيعة ونهم النائب عبد الله الحاج الذي وجد في تلك المؤسسات رافدا مهما في تحسين الواقع الصحي في قرى الجنوب النائية التي تعاني من الحرمان والاهمال الحكومي[٣٩].

ناقش المجلس النيابي **"مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٢١١٤ الرامي الى فتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة الصحة يصيب اجور عمال المستشفيات والمستوصفات"** بما يتناسب وزيادة عدد الأسِرة في المستشفيات لتأمين المعالجة المجانية لكافة المرضى وهي بهذا المشروع زادت مخصصاتهم من (٢٥٠٠٠) ليرة الى (٤٠٠٠٠) ليرة ، لدفع العمال الى تقديم خدمات أفضل في دوائرهم الصحية بالشكل الذي يرتقي بتلك المؤسسات الى المستوى الجيد مشروعا حضي بتقدير النواب الشيعة عامة .

تبين لنا من خلال استعراضنا لمواقف النواب الشيعة انهم لم يألوا جهدا ويمنعوا سعيا وراء تحسين الواقع الصحي اللبناني لا على المستوى الشيعي فقط وانما على المستوى اللبناني عامة ، وهذا ان دل فانه يدل على حجم المعاناة التي تعيشها المناطق الشيعية اللبنانية والتي باتت مصدر قلق واضح كونها الاولى حيث تصدرت نظيراتها حيث الحرمان وفقدان وانتشار الاوبئة وتردي الخدمات الصحية وانعدام مستوى الامن الصحي ناهيك عن المخاطر التي تعيشها بسبب بعدها عن مراكز المدن فهي تشكلت في اغلبها قرى نائية كان نصيبها معدوما تقريبا من الاهتمام الحكومي ، وعليه وجدنا ان مجموع النواب الشيعة لم يتداخلوا خلال الجلسات اعلاه الا في صالح مشاريع القوانين الخاصة بالواقع الصحي ايمانا منهم للنهوض به في مناطقهم المحرومة.

عاش المجتمع اللبناني فوارقا كبيرة على الصعد كافة ، فهذا **"قطاع التعليم"**[٤٠] كونه واحدا من المظاهر الاجتماعية ذات الصلة بنمو المجتمعات ورقيها ، فعلى صعيد المؤسسات التعليمية الاسلامية سجلت خلال الانتداب (١٣) مدرسة اسلامية قابلها (٦٠) مدرسة أخرى ذات توجهات وبرامج تعليمية مختلفة بين دينية وطائفية واهلية . اما نسب التعليم فقد سجلت فرقا اخر بلغ (١٨.٨%) و (١٧.٤) في محافظتي بيروت وجبل لبنان قابلها معدلات متدنية أقل من المعدلات المتعارف عليها وفق المقاييس التعليمية الدولية ، التي تبدأ (١٦.٤%) و (١٦.٣%) و (١٣.٥%) و (١٣.٢%) لكل من الشمال والجنوب[٤١].

انعكس التفاوت هذا على امكانية المدارس بأنواعها في استقطاب الطلبة نحو التعليم الخاص حيث تراوحت ما بين (٥٨%-٦٨%) بين عامي (١٩٥٤-١٩٦٨) في بيروت وجبل لبنان . بينما لم تحصل المحافظات الثلاث الأخرى إلا نسبة (٤٠%) لأسباب ذلك كثيرة تقف في مقدمتها تفوق وجودة التعليم الخاص على التعليم الرسمي[٤٢].

أشرت الجوانب الطائفية تفاوتاً آخر في التعليم حتى عشية الحرب الأهلية ١٩٧٥ ، فمن حيث المدارس كان للمدارس الرسمية ما نسبته (٤٧%) من مجموع مدارس لبنان في حين سجلت المدارس الطائفية حوالي (٤٣%) وكان للمدارس المجانية غير الدينية أقل من (١٠%) في حين بلغت المدارس العلمانية حوالي (٦%) لم يكن من بين النسب هذه سوى (٠,٠٥%) للمدارس الشيعية وهي نسبة متدنية جداً تعكس الواقع المزري الذي تعيشه المناطق الشيعية من جانب التعليم ، هذا إذا ما علمنا ان نسبة مجموع المدارس الخاصة المجانية والخاصة غير المجانية الاسلامية حتى عام (١٩٧٢و ١٩٧٣) بلغت (٢٠% و ٤٠%) قياساً بمثيلاتها المسيحية اللاتي سجلن (٥٣% و ٥٥%) للمدارس نفسها[٤٣] فكانت نسبة الجنوب من تلك المدارس مجتمعة وخاصة ما ارتبط منه بالتعليم المجاني الخاص حوالي (٥٢%) والبقاع حوالي(٧٧%) في حين بلغت نسبة المدارس الخاصة غير المجانية في الجنوب(٣٦%) والبقاع(٣١%)[٤٤].

أثر ذلك بشكل مباشر على النتائج والتي يقف الطالب في مقدمتها حيث سجل البقاع ما نسبته (٢.٣%) من طلبة المدارس الرسمية والذين وصلوا الى هذه المرحلة الثانوية وسجل الجنوب ما نسبته (٢.٢%) وهذا ما عكس ضعف التعليم الرسمي في تلك المحافظات.لم يكن التعليم الجامعي بأحسن حال عن التعليم الابتدائي والثانوي حيث سجلت مؤشرات التفاوت في نسبة الطلبة الجامعيين المسلمين منهم الى المسحيين ، فالطلبة المسلمين عامة لم يسجلوا الا (١٦%) من مجموع الطلبة لجامعة القديس يوسف أما الجامعة اللبنانية فلم يسجل الطلبة المسلمين سوى (٤٧%) كان نصيب السنة حوالي(٢٧%) و(١٥%) للشيعة و (٥%)للدروز وحتى عشية الحرب الأهلية ١٩٧٥ بلغت المؤسسات الخاصة (٨) مؤسسات كانت حصة المسلمين منها مؤسسة واحدة وسبعة أخرى للإرساليات والكنائس والقطاع المسيحي الخاص[٤٥].

ناقش للمجلس النيابي مشاكل قطاع التعليم على اختلاف انواعها ومصادرها فهذا النائب رشيد بيضون طالب المجلس النيابي اللبناني ضرورة الالتفات الجدي للتعليم في لبنان بكافة صنوفه ، وجعله في مقدمة أولوياتها من جميع النواحي وخاصة المالية ، اسوة بتجارب تعليمية عربية في سورية ومصر اللاتي خصصن مبالغ ممتازة لرفد قطاع التعليم إيماناً منها بضرورة النهوض به ، ودعى الى انتشال المجتمع من **"الأمية"** التي باتت مرضاً هدد المناطق النائية في المحافظات المحرومة كالجنوب وبالبقاع ، فقال :**"....نحن نريد ان نقض على الأمية وفي لبنان مناطق لا يزال الجهل معششاً في بيوتها والأمية منتشرة في ربوعها ..."**[٤٦] وفي ذات المطلب دعى النائب عادل عسيران الحكومة للتعامل بـ **"حذر وجدية"** مع هذا القطاع المهم انطلاقاً من مشروع **"الوحدة الوطنية"**، مؤكدا ان **"تنوع مظهره يجب ان لا يؤثر على جوهره"** ودعى في معرض مداخلته ضرورة جعله **"اجبارياً"** خاصة في مرحلة الابتدائي لأن

وبحسب تعبيره **"التراخي"** في ذلك يؤدي الى عزوف عن التعليم خاصة في **"المناطق الرخوة"** كالجنوب مثلا حسب وصفه[٤٧].

ووصف النائب عبد الله الحاج التعليم انه **"مبدأ الأمة"** الذي يبدأ بالمدرسة ، داعيا المسؤلين كل حسب اختصاصه الى ضرورة الاهتمام بها لا في المدن فحسب بل حتى في المناطق النائية خاصة في الجنوب ذات الثقل الشيعي المحروم ، وشكى من حلالت سلبية فيه عانت المدارس منها الى درجة ان وصل الحال فيها الى"استئجار غرف" لتدريس الطلاب ، متهما وزارة المعارف أنها سبب في تعقيد المشاكل لا حلها لأنها أعدمت الطموح لدى الطلبة بهكذا اهمال حسب رأيه [٤٨].

ودعى في جلسة أخرى الحكومة الى ضرورة جعل التعليم **"مجانياً"** ، لكسب الناس اليه لان زيادة الاقبال على التعليم يعني **"قلة في المشاكل الاجتماعية"** مستقبلا فهو حسب رأيه كـ **"الخبز للانسان"** داعيا في ذات الوقت وزارة التربية اللبنانية الى غرس المفاهيم الوطنية والدستورية في فكر التلاميذ بشكل مبسط وميسر للغاية ليتعرف الطفل على حقوقه وواجباته منذ نعومة أظافره فينموا بذلك الطفل في إطار معرفة ما له وما عليه تجاه الدولة والمجتمع[٤٩].

ظلت المطالبة بإلزامية التعليم مطلباً أساسياً طالما نادى به نواب الشيعة خاصة ، انطلاقاً من المستوى المعاشي والاجتماعي المتدني الذي تعيشه مدنهم وقراهم بسبب الاهمال الحكومي ، أملاً في رفع الحيف والظلم عن كاهل الانسان الفقير فهذا النائب شرف الدين[٥٠] كرر ما نادى به النائب عادل عسيران بوجوب جعل التعليم إلزامياً واصفاً سياسة الحكومة حيال هكذا مشروع بـ**"المتخبطة"** أزاء قطاع التعليم وذات صيغ ملتوية متهماً إياها بإهماله واطلاق العنان للتعليم الخاص والذي كان وبحسب رأيه ذا مساوئ على البعد الوطني لدى الاطفال فقال: **".....انبرت الطائفية تطل برأسها من المدارس وأنبرت الإقليمية وأنبرت التجارة تدخل فإذا هي دكاكين...."**، وأشار ان هذه السياسة حولت المدارس الى **"مؤسسات ربحية"** تدر الأرباح أمام مرأى ومسمع الحكومة[٥١].

وحذر النائب نفسه من الوضع المأساوي جراء انحراف السياسة التعليمية بسبب انحراف الاتجاهات وانحراف المناهج وبالتالي انحراف ميول المعلم تجاهها ، بشكل انعكس على مستوى التعليم وكفاءته عازيا الطائفية السبب الاول في ذلك ، قائلا":

".....كيف بالأمكان معالجة... مثل هكذا مواضيع حساسة إذا ما قامت وزارة التربية بتعيين معلمين من مناطق مختلفين من حيث الميول والاتجاهات في مناطق أخرى ذات توجهات تختلفهم..... لبنان مسرح لمناهج فرنسية و انكليزية أمريكية ، لبنان مسرح لمدارس خاصة منحرفة ولمدارس طائفية معينة... لأن كل المدارس الخاصة توجه النشئ في هذا البلد توجهاً طائفياً..... وضرورة اعتماد الوطنية كمعيار أساس في بناء الجيل"[٥٢].

عانى **"التعليم الثانوي"** مشاكل اخرى اقتضت ضروراتها موقفاً آخر من النواب عامة والشيعة خاصة ، عاديه من اساسيات البرامج التعليمية وعليه تقف مسؤولية توجه الطالب مهنياً وأكاديمياً. لذلك كان الجدير بهم ان يضعوه بين أقواس المناقشة والمسائلة حول سبل الارتقاء به وتطوره . حيث ناشد النائب رشيد بيضون وزير التربية حبيب ابو شهلا[٥٣] ضرورة الاهتمام بالمدارس الثانوية في المناطق المحرومة ، راجياً السرعة في سد النقص الحاصل في تلك المدارس[٥٤].

وطالب النائب سميح عسيران[٥٥] المجلس النيابي عامة بضرورة تخصيص الأموال اللازمة لرفد التعليم الثانوي ، وزيادة التخصيص المالي الخاص به ، لأنه وبحسب رأيه هو

"....التعليم المكمل الابتدائي والمؤهل للجامعي...." واعتبره حلقة وسطية وحساسة بحكم الاعمار التي تنتمي اليه من الطلبة المراهقيناحتاجت هذه الفئة العمرية التي وصفها بـ**"الخطيرة"** تعاملا خاصا من قبل الحكومة وفق مفاهيم تعمل على جذبهم الى الشعور بالمسؤولية والوطنية[٥٦].

وأشار النائب عبد الله غطيمي[٥٧] على وزير التربية سليمان الزين بضرورة ايجاد الحلول اللازمة للمشاكل التعليمية على اختلاف مراحلها و**"خاصة الثانوية"** ، فحسب وصفه **".....علينا أن لا نزيد الحرمان حرماناً...."** واشار الى نقص المدارس الثانوية في المناطق المحرومة خاصة في التي يقطنها الشيعة واوجب على الوزارة معاجتها بحلول جدية لا "ترقيعية"[٥٨].

لم يغفل المجلس النيابي دوره التشريعي إزاء كل تلك المشاكل الخاصة والتي طرحها النواب الشيعة من وجهة نظرهم وحاجة لبنان عامة ومناطقهم المحرومة خاصة فكان دورهم الرقابي والتشريعي حاضراً إزاء هذه المتطلبات المهمة ، فخلال مناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (١٩٣٢) والمتعلق بتنظيم ملاك الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية ، والذي قصد من خلاله تنظيم القوانين الخاصة بالمعلم، خاصة وان تنظيم ملاك الهيئات التعليمية يحتاج الى التحديث[٥٩] لحصول زيادة في أعداد المدارس والطلاب ، فجاء المشروع هذا مصيبا تعديل رواتب المعلمين وتحسين تدرجتهم الوظيفية ، واستحقاقهم الأكاديمي ، فكان مشروع القانون هذا خطوة مهمة لتفصيل الغموض والتداخل في احتساب شهادات المعلمين ، واعطاء استحقاقاتهم المالية في ضوء ما امتلكوا من شهادات أهلتهم لممارسة التعليم[٦٠].

كان للنائب عادل عسيران مداخلة مهمة حول القانون هذا ، والذي أشاد بتشريع مثل هكذا قوانين تنقذ لبنان من ما اسماها **".....الحالة التعسفية التي وصلت إليها المدرسة في لبنان..."** وطالب في ذات الموضوع ان تكون الوزارة معتدلة في برنامجها تجاه المعلم لان الاهمال له يعني فوضى تنعكس سلبا على الواقع التعليمي ، واقرار القوانين التي تصب بصالحه دون وضع المعلم تحت رقابة تؤدي الى السير بالعملية التعليمة نحو طرق مجهولة وهذا حتم بحسب رأيه تفعيل وتطوير الدوائر التفتيشية في وزارة التربية اللبنانية[٦١].

عقدت الجلسة الثانية عشر من العقد الاستثنائي الثاني في (٢٧شباط١٩٥١) وحملت في جدول أعمالها **"مشروع قانون الوارد بالمرسوم رقم (٣٨٢٩) والمتعلق بالمدارس الخاصة"**[٦٢] مشروعا بلغ صداه واسعا لهذا النوع من المدارس وكوادرها التعليمية لاكثر من جلسة نيابية . سجل النواب الشيعة ملاحظاتهم المنطلقة من الواقع المزري الذي يعيشه التعليم في لبنان عامة والمناطق الشيعية خاصة . وبحسب رأينا وضع المدارس الخاصة **"وضعاً حساساً"** تتدخل فيه ظروف كثيرة **"طائفية وحزبية وخارجية"** لذا لذا لحضنا مسألة أرجاء البحث فيه لأكثر من خمس سنوات على أدراجه في جدول أعمال مجلس النواب عام (١٩٥١) ، ليتابع بعدها ويدخل المجلس في سجلات واسعة كان للنواب الشيعة حضورهم فيها.

تداخل النائب عبد الله الحاج في هكذا موضوع مهم والذي اعتبر **"المدارس الخاصة المجانية"** هي وجه آخر لتجارة اسماها **"تجارة التعليم"** إذا ما كان للدولة يد في تنظيم شؤونها[٦٣]. واكد عدم التمايز بين معلمي المدارس الرسمية والمدارس الخاصة و طالب بجعل ترقية المعلم كل (سنتين) بدلاً من (ثلاث سنوات) لاعطاء المعلم مساحة حرة للابداع حسب رأيه ، لاقى التداخل هذا مساندة النائب صبري حمادة ، الذي أوعز الى ضرورة تطبيقها **".....لخلق دافع الابداع والمنافسة لدى المعلمين...."**، وعدَّ النائب سليم حيدر المؤهلات العلمية شرطا في **"المنافسة بين المتقدمين للوظيفة"** تعليمية [٦٤] ولاهمية القانون أرجئ البحث فيه الى جلسة (١٧ آذار ١٩٥٦) حيث طالب النائب عبد الله الحاج رئيس المجلس **"تخصيص جلسة خاصة**

لمشروع قانون المعلمين" بغية دراسته على اتم وجه خدمة للواقع التعليمي في لبنان بحسب رأيه . وطالب باقرار قانون "إلغاء التعليم الخاص" معتبراً معتبرا اياه من مهام الدولة وواجباتها **"....ولا يجوز تفويضه لأحد وخاصة التعليم الأولي والابتدائي...."** لانها تنمي حب الوطن في نفوش الناشئين وفق مناهج وطنية ، وحذر من استمرار التدريس الخاص في لبنان واثره على مستقبل البلاد لما وراء هذه المدارس الخاصة ن غايات "طائفية وحزبية" بعيدة عن مفهوم الوطنية التي تديرها الحكومة وفق **"منهج مركزي موحد"**، واخلى من جانبه دور الحكومة في مساعدتها ماليا وان تكون تلك المساعدات مبوبة استثماريا بطريقة القروض ذات الفائدة على الدولة . ممتعضا من رغبة بعض النواب على قديم مساعدات لاجهزة تعليمية وصفها بـ **"الفاسدة وغير الوطنية"** وأكد على الحكومة بيان موقفها الرسمي من المدارس الرسمية و المدارس الخاصة ، وان توازن في ذلك الموقف بما يخص المعلم . ودعى تطبيق **"التعليم المجاني"** من خلال إقرار قانون مجانية التعليم الذي تضمحل أمامه كل هذه المشاكل وتذل الكثير من العقبات ، وان يكون التعليم مجانياً واجبارياً في المدارس الابتدائية ليضمن الانسان حقه في القراءة والكتابة ومعرفه حقوقه القانونية والدستورية. خلق اقرار القانون هذا مناكفات حادة بين النواب في اقراره من عدمه امرا اضطر امامه رئيس المجلس تأجيل الجلسة ليوم الثلاثاء (٢٤ من نيسان ١٩٥٦) [٦٥] ليعود النائب عبد الله الحاج بأصراره على **"تأميم المدارس الخاصة"** لعدم وجود توازن مادي بين ما تستحصله من مبالغ دراسية من الطلبة وما تعطيه من اجور تعليمية للمعلمين المتعاقد معهم[٦٦].

ودعى المجلس اعطاء الفرصة اللجان لمشكلة لاتمام عملها وان كلف مجلس النواب جلسة أخرى لإقراره[٦٧].

يبدو ان موضوع المدارس الخاصة بكافة اصنافها ، تقف ورائها أجندة سياسية الى درجة أن جميع المناقشات التي خصتها سواء بالايجاب أو بالقبول أفرزت واقعاً داخل المجلس النيابي أتسم بالحساسية تارة والضبابية تراة أخرى فمن خلال تتبعنا لمشروع القانون آنف الذكر نجد وعلى الرغم من الاعتراض الواضح الذي سجله النواب الشيعة من منطلق وطني وسعوا ونادوا بتأميمها على المستوى الابتدائي إلا أننا نجد الحكومة وفي موضع آخر وبعد أكثر من عشر سنوات تلحق **"مشروع قانون وارد بالمرسوم (١٥٧١) والمتعلق بإعطاء درجة استثنائية وزيادة بالمدارس الخاصة المجانية وغير المجانية الداخلين في الملاك أما غير الداخلين فيضاف ما نسبته (٨%)على مستحقاتهم"** وحظى هذا القانون بمصادقة المجلس بالإجماع[٦٨].

انتقد النائب علي بزي[٦٩] سياسة وزارة التربية الوطنية بارسالها مشاريع قوانين معجلة الى المجلس بغية اقرارها خاصة في ما يخص قضية **"تعيين المعلمين"** التي تخضع لمطاليب حزبية وطائفية . ووصف السياسة تلك بـ **"الارتجالية"** وغير المدروسة اعتراض حضي بمساندة النائب عادل عسيران الذي أكد ان صفة الاستعجال المكرر التي تنتهجها وزارة التربية تنتهي بتسويف دور النواب الرقابي والتشريعي وان **"....تصديق أكبر عدد من المشاريع لا يعد نشاطاً بل يعد سلقاً للمشاريع..."** مشيراً ان سياسة الارتجال التي طرحها النائب علي بزي في انتقاده تنمي من جانب أخر **"السياسة التحزبية"** في تمرير القوانين الحساسة ومن ضمنها هذا القانون الذي سيوزع المعلمين **"وفق أسس محاصصاتية"** لا موضوعية بحسب رأيه[٧٠].

ناقش المجلس **"مشروع قانون الوارد بالمرسوم رقم (١٧٠٦٥) المتعلق بالتعليم المهني الخاص"** أشاد النائب رشيد بيضون بمثل هذا المشروع لأهميته على الصعد الاجتماعية والاقتصادية ودعى المؤسسات الخاصة والعامة الى تعزيز تعاونها مع هذا النوع من التعليم

وأعرب عن أمنيته بإقراره لأنه يمثل جزء من مصلحة لبنان الاقتصادية وحضي بتأييد ومصادقة النواب كافة وبالإجماع دون ان يسجل المحضر أي اعتراض عليه[٧١].

بارك النواب بأجمعهم مشروعاً وطنياً مهماً ألا وهو **"مشروع قانون وارد بالمرسوم (٤١٨١) والمتعلق بفتح اعتماد اضافي في موازنة التربية الوطنية لعام ١٩٥١ قدره خمسمائة الف ليرة لبنانية لإنشاء الجامعة اللبنانية"** وكان للنواب عامة وللشيعة خاصة تثمينهم لهذا المشروع الذي وصفه البعض بـ **"الاستثنائي"** لأنه جمع كل التوجهات السياسية والحزبية والطائفية في بوتقة الوطنية اللبنانية ، فالنائب رشيد بيضون تحدث باسم زملائه النواب الشيعة في هذه المناسبة داعياً الجميع للمحافظة على استقلال الجامعة اللبنانية وابعادها عن مفاصل المحاصصة والتقسيم الطائفي في المجالات المهنية والوظيفية والأكاديمية ، فما كان من الجميع أن عبروا عن عظيم سعادتهم بأن صوتوا على مشروع القانون بمادة وحيدة وصار الى التصديق عليها بالإجماع[٧٢] فحتى عام (١٩٦١) نالت الجامعة اللبنانية **"الاستقلال المالي"** في الموازنة العامة بموجب **"مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (٥٣٠٠) بتحديد موازنة وزارة التربية الوطنية"**، مشروعاً أثنى عليه النائب شفيق مرتضى[٧٣] داعياً الى استقلال الجامعة اللبنانية لا على الصعيد المالي فحسب بل على الصعد كافة خاصة الحزبية منها قائلا :

".....نحن ضد أي نشاط حزبي يقوم به أي موظف في أي دائرة ، ... وإنما الذي نرجوه والذي نصر عليه ويقضى به الواجب هو أن يكون التدبير عاماً يتناول الجميع دون تمييز بين الحزب الفلاني والحزب الفلاني... أما ان يفسح المجال لفئة معينة تعمل على هواها وتساندها السياسة ويساندها المشرفون الكبار لتخمد أنفاس الآخرين فهذا أمر لا يرضاه أحد منكم في هذا المجلس الكريم..." [٧٤].

أشار النائب احمد أسبر[٧٥] الى و موضوع **"الخريجين"** من الطلبة وعلى مختلف تخصصاتهم العلمية وحاول من خلال مداخلته تعميم المشكلة الى نطاق أوسع عندما اعتبرها **"...ليست بمشكلة الخرجيين فحسب بل هي قضية الشباب..."** كما شدد على الحكومة انصاف المتعلمين لان وضعهم **"قلق ومحير"** محملاً الحكومة مسؤولية الاهتمام بهم بعد تخرجهم ، وطرح حيال ذلك مخاوفه الخاصة من استمالة الشباب الخريجين من ما اسماهم **"النوايا السيئة"** الذين يؤججون فيهم مشاعر التفرقة ، واكد على ضرورة اتباع الحكومة سياسة مركزية حيال الجامعات الخاصة[٧٦] التي تحتضنهم ولان خصخة التعليم العالي تعني في احد جوانبها ضياع الشباب بافكار ومطامح معاكسة للدولة وسياستها[٧٧].

وقف النواب الشيعة موقف ايجابيا حيال مشاريع القوانين التي تخص تنظيم التعليم العالي في البلاد ومنها **"مشروع قانون الوارد بالمرسوم (٧٩٦٥) القاضي بتنظيم التعليم العالي"**[٧٨] ولاهميته أرجئ البحث به الى جلسة يوم (٢٠ كانون الأول ١٩٦١) حيث كانت للنواب الشيعة ومنهم النائب احمد أسبر ومحمود عمار[٧٩] وعادل عسيران مواقفا ايجابية حياله عاديه خطوة ممتازة تدفع التعليم نحو التطور داعين في ذات الوقت الحكومة والمجلس الى دراسته بتأني والمصادقة على مواده مفردة بعد اشباعها درساً الأمر الذي أستدعى المجلس الى عقد جلسات أخرى حتى صار مصادقته بالإجماع[٨٠].كما ايد النواب الشيعة خطوة حكومية اخرى ترفد التعليم العالي وهي **"انشاء مجلس أعلى للجامعات"**[٨١] عاديه ضرورة ملحة كونه يزيد من التنسيق ويقلل من السلبيات على مستوى التعليم العالي عندما تناقش المشاكل على مستويات عليا تقلل الروتين وتختصر الوقت الاداري حسب ما تناولته الاسباب الموجبة[٨٢].

تبين من خلال قرائتنا مواقف النواب الشيعة من قضايا التعليم بأنواعه وبدون استثناء سواء شاركوا في المناقشة من عدمها إلا أنهم رسموا صورة المناقشة الموضوعية لهموم الواقع هذا والمعالجات التي يمكن ان تأتي إليها اذا ما طرحت الحيثيات على بسط البحث ، ولحظنا

أيضاً الاسهاب كان حاضراً في مناقشاتهم وان كان غير مقبول لأسباب جمة لا مجال لذكرها ، إلا أنهم ومن جانب آخر سجلوا مواقف وطنية واضحة في مشاركتهم زملائهم النواب بالتصديق على القوانين المطروحة للتصويت وكانوا أقل النواب اعتراضاً أو تحفظاً، أن دل هذا الشئ وبحسب علمنا الدافع الوطني الواضح ، وثانياً الانطلاق من حاجة مناطقهم التي عدت من أكثر مناطق لبنان تضرراًوحرماناً فكانا هذين الأمرين مهمين في رسم الخطوط العامة لمناقشاتهم.

أكد النواب الشيعة داخل المؤسسة التشريعية ان ضآلة المستوى الثقافي للشعب وخاصة الشرائح التي وصفوها في احيان كثيرة بـ"الخطيرة" وخاصة الشابة منها ، وحذروا في مناسبات عدة مخاطر ارتباط وضعهم الاجتماعي مع ما اسموه **"منزلقات الامراض الاجتماعية"**التي لم يكن المجلس النيابي غافلا عنها مثل "القمار والحشيشة والمخدرات" تلك الامراض الاجتماعية التي سميناها **"ثالوث الهدم الاجتماعي"** ، فجاء تركيز النواب الشيعة بخصوصها نابعا من اثرها الكبير على مناطقهم كونها اكثر المناطق اللبنانية تأهيلا لنمو الحشيشة مثلا . ففي جلسة (١٤ تموز ١٩٤٥) وخلال المناقشة العامة لحكومة عبد الحميد كرامي (١٩٤٥/١/٩-١٩٤٥/٨/٢٢)[٨٣] أولى رئيس الحكومة عزم حكومته بكافة تشكيلاتها ووزاراتها لـ **"مكافحة القمار... بكل قوة لتخلص البلاد من هذه الآفات القاتلة التي لا تتفق مع سمعة لبنان الأدبية والاجتماعية في الخارج وهو المعروف عنه أنه البلد النبيل الجميل..."** برنامجا أثار ردّ النائب رشيد بيضون الذي اعتبر **"القمار"** ظاهرة سلبية لا ترتقي الى سمعة كدولة مستقلة حديثا ، داعياً الجميع الى مكاتفة الجهود للوقوف أمامها وأمام كل ما هو سلبي حاول النيل من لبنان وبقاءه الاجتماعي[٨٤].

اتسم الموقف الحكومي بالتأرجح حيال القمار فبعد ان شجبت انفا نجدها وبعد أكثر من ثلاث سنوات تتقدم الى المجلس النيابي **"بمشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٢٤٧٥) بإعطاء وزارة الاقتصاد الوطني الحق في انشاء واستثمار اندية القمار"** فمن خلال الأسباب الموجبة في ذلك نجد ان مشروع القانون أجاز لـ **"شركات معنية"** لم يذكر تصنيفها بهذا الاستثمار ، لكنه وضعه تحت اشراف وزارة الداخلية ، على ان **"تخصص عائدات القمار لتحسين حالة الاصطياف وصناعة الفنادق"** [٨٥].

كان للنواب عامة وجهات نظر مختلفة حيال مشروع القانون ، بين مؤيد ومعارض ومطالب بتنظيمه وفق اصول قانونية لا تضر بقطاعات سياحية اخرى ، بينما كان للنائب عادل عسيران رأيه الخاص فيه الذي اتسم بالاعتدال والوسطية عندما اكد في معرض رده على مداخلات النواب أعلاه بعدم امكانية إلغاءه لأنه مرتبط بـ **"الوضع الطائفي في البلاد ، فالبعض يجيزه يتفق مع توجهاتهم الثقافية على أقل تقدير ، وان التعامل معه في ضوء تربية دينية مثالية خلقية تخسرنا جانب مهم من جوانب الاقتصاد اللبناني في قطاع السياحة..."** وطالب **"انضباطاً أكثر"** في تنظيم هذا القانون على أساس تقسيم مناطق الاصطياف وتصنيف أمكنة **"المقامرة"** الى درجات . حتى يتسنى للدولة فرض الضرائب عليها في ضوء ذلك ، ونظراً للاختلاف عليه صوت المجلس على إعادة المشروع الى اللجنة المختصة لدراسته واحالته الى المجلس بصيغته الجديدة[٨٦] ليطرح بخمسة عشر مادة أهمها المادة السابعة والخاصة بفتح حسابات بعائدات القمار في وزارة الاقتصاد الوطني ((مفوضية السياحة والاصطياف والاشتاء))[٨٧].

صار في نهاية الجلسة المصادقة على المشروع بالأكثرية بعد ان صوت على المادة الأولى بعد التعديل والتي رخصت اماكن تداوله في (بيروت ، طرابلس ، صيدا، عالية ، سوف الغرب ، بحمدون ، برمانه ، زحله ، أهدن ، جزين ، بشرى ، سير ، ضهور ، الشوير ، لكيفا ،

حمانا ، فالوغا) وطالب النائب ابراهيم حيدر باضافة مدينة بعلبك فنال الطالب تأييد الأكثرية ، حيث لم يسجل المحضر معارضة أو امتناع أي من النواب الشيعة على مشروع القانون[٨٨] . و طالب النائب عبد الله الحاج ضرورة مراقبة نوادي القمار لمنع ارتيادها من قبل **"الأعمار غير المؤهلة"** لانها وبحسب تعبيره اماكن خطرة تشكل مراكز اجتذاب للمراهقين وذوي الاعمار الصغيرة وبالتالي تؤدي الى انحرافهم عن الاسس الاخلاقية والاجتماعية التي اوجب على الجميع مسؤولية الحفاظ عليها[٨٩].

مداخلة وجدت صداها داخل المجلس النيابي بعد أكثر من ستة أشهر تقريباً عندما تقدم مجموعة من النواب[٩٠] بالغاء **"مفعول المرسوم ٢١٧٤ بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٥٠"** الذي يبيح القمار ذلك لمضاره من جهة وعدم جدواه الاقتصادية من جهة اخرى فرأوا ان **"عوامل الهدم الاجتماعي التي يجنيها هذا القانون اكثر من جدواه الاقتصادية"**، تكلم النائب عبد الله الحاج بأسم النواب الشيعة خاصة في اعتماد اي طريق من شأنه ان يضع الحلول لمثل **"هكذا آفة اجتماعية"** على حد وصفه داعياً الجميع الى بناء لبنان على أساس **"الفضائل لا الرذائل"** وعبر عن امتعاضه من اجراءات حكومية تحاول التهرب من إلغاءه . مطالبا المجلس الى التصويت على إلغائه بمادة وحيدة وبالإجماع حيث لم يسجل المحضر اعتراض من قبل أي من النواب باستثناء أعضاء الحكومة[٩١].

تعتبر **"الحشيشة"** من الأمراض الاجتماعية الخطيرة جداً على المجتمعات إذا ما أبدت السلطات القانونية مكافحتها وتحجيم مصادر توريدها الى البلدان المختلفة ، أما لبنان فقد عاش وضعاً خاصاً معها عندما كان للمناطق الشيعية قدرها في زراعة اصنافها على غيرها من المناطق اللبنانية كونها اختصت فيه بوجهين رئيسيين أولهما أنه موطن مهم لزراعتها ونموها وفي أكثر مناطقه حرماناً **"الجنوب و بعلبك"** ، ناهيك الفقر والحرمان ونقص الخدمات وضعف المستوى المعاشي وضعف الأداء الحكومي وغيرها أموراً دفعت بالفلاحين الى اعتياد زراعتها[٩٢]

بين رئيس الوزراء رياض الصلح خلال جلسة مجلس النواب المخصصة للمناقشة العامة في (١٤ آب ١٩٤٥) الخطر المحدق بالبلد جراء ما أسماها بـ **"المخالفات الاجتماعية"** وعلى رأسها انتشار الحشيشة التي وصفها بـ **"....الآفة القاتلة التي لا تتفق مع سمعة لبنان الأدبية والاجتماعية في الخارج وهو المعروف عنه أنه البلد النبيل والجميل..."** مؤكداً سعي الحكومة بكل ما أوتيت من امكانية الوقوف ضدها ، وأكد النائب عن الجنوب رشيد بيضون ان اسبابا بعينها منها **"الحرمان والجوع والفقر" جعلت** اهالي المناطق الشيعية الى **"....اقتناء طرقاً غير شرعية..."** واكد ان امكانية محاربتها **"امرا مستحيلا"** في ظل الظروف التي يعيشها ابناء طائفته ، وان السبيل الى ذلك مرهون بالالتفات الحكومي نحوهم بشكل يرفع معاناتهم ويسهم في تعديل مستواهم المعاشي[٩٣].

وصف النائب كامل الأسعد الحشيشة بـ"المرض الاجتماعي العضال" محذرا في ذات الوقت ان استفحاله لم يقتصر على البعد الشعبي فحسب بل اخذ بعدا سياسيا واضحا لمكسبها المربح والسريع وحذر الحكومة من انتهاج سياسة **" انتقائية"** حيال اتلاف المحاصيل و**"...عملية الاتلاف تجري على أساس تخصيص ، بمعنى ان الحشيش يتلف في بعض القرى ولا يتلف في القرى الأخرى مع أنها واقعة جغرافياً بين القرى المزروعة من هذه المادة ..."** منوها الى وقوف جهات سياسية كبيرة وراه عدم الدقة في اتلافها ، محذرا في ذات الوقت من المخاطر التي ستؤول على ابناءطائفته مستقبلا من خلال دفعهم نحو الخطر الاخلاقي هذا على حد وصفه . ردَّ رئيس الحكومة عبد الله اليافي (١ اذار ١٩٥٤-١٦ ايلول ١٩٥٤) حيال ذلك واصفاً المشكلة بـ "العالقة" مبيناً عزم حكومته بكافة الوزارات ذات العلاقة تقديم مساعدتها وان

"....الحكومة مصممة تصميماً أكيداً صريحاً لا رجعة فيه على اتلاف الحشيش فهي تذهب للقرى وتراقب عملية الاتلاف..." واتهم النائب صبري حمادة مساعي الحكومة في اتلاف الحشيش بعدم الجدية ، مؤكدا ان ذلك يعود بالفائدة على جهات لم يسمها لان الاتلاف يكون لمزروعات الانسان الفقير وبالتالي ارتفاع الاسعار لمزارعين اخرين تقف ورائهم جهات سياسية ومعينة قائلا في ذلك:

"....التخصيص في عملية اتلاف الحشيشة بحث تجري في مناطق دون أخرى خاصة وان هذه المناطق الأخرى يمتلك مزارعوها القدرة على بيع المحصول بأسعار باهضة تجعله متمرداً على الدولة، والأمر الثاني عامل الوقت الذي يلعب دوره في عملية الاتلاف التي تبدأ في شهر تموز ونضوج الحشيش في آب، وعليه أشار على الحكومة الإكثار من ارسال الفرق لتحقيق الغاية هذه ضماناً لأمن وسلامة الواقع الاجتماعي اللبناني..."[٩٤].

اجاز الموضوع المهم هذا للمشرع اللبناني التعامل معه بقوانين ماليه يمكن تسميتها **"فوق العادة"** عندما لجأ الى تخصيص اموال لاتلاف الحشيشة تحت عنوان **"فصل وحيد احتياطي النفقات طارئة"**. وتمنى النائب علي بدر الدين من الحكومة حيال الموضوع آنف الذكر ، أن يكون بادرة خير لاتلاف وطالب اتلاف الحشيش من الأرض واتلافها من نفوس المدمنين وأكد أن اثرها لا يقف عن فتك النفس بل تعداها **"ارتفاع مستوى الجريمة الاجتماعية"**[٩٥].

تبين لنا من خلال ما تقدمت به الحكومات من مشاريع القوانين المالية الخاصة باتلاف الحشيشة ان هذا الموضوع أمسى مرهوناً بالدولة بموسستيها التشريعية والتنفيذية ذلك انهما لم يسجلا اي اعتراض نيابي او حكومي حيال الاموال التي تصرف على الاتلاف ايمانا منهما وعلى اختلاف اطيافهما الاجتماعية ان مكامن الخطر للحشيشة لا تقف عند طائفة دون الاخرى بل اعتبروه مرضا اجتماعيا طال الجميع اذا ما وقفت الجهات السياسية بالضد حياله لدرجة اننا وجدنا ان المؤسسة التشريعية اجازت خزينة الدولة تسليف وزارة الداخلية اتلاف حشيشة القنب الهندي عندما تدعو الحاجة لذلك بقرار يتخذ بمجلس الوزراء لأسباب أساسية في مقدمتها قدرة الدولة على اتلاف المحصول الخطر في المدة السريعة لنضوجه ، وأملاً في تقليل الروتين الإداري الذي يجيز استحصال الموافقات التشريعية والخاصة برصد الأموال اللازمة لاتلافه والتي تستردها الدولة لخزينتها من غرامات المخالفين.

تداخل النائب كاظم الخليل بمداخلة اكثر موضوعية عندما حدد استحالة اتلاف الحشيش والقضاء عليه بصرف الاموال وهدرها ، واشار ان الاتلاف يأتي عن طريق **"احتواء الخطر"** عن طريق **"مراقبة زراعته واحتكارها وبيعها"** اسوة بالبلدان الاخرى التي تستعمله كمواد كيمياوية . ووصف ستراتيجية الدولة في عملية (أتلاف الحشيشة) بالخاطئة لأنها تضر بالفلاح الفقير غير المحمي وتفيد أولئك الذين تعجز الحكومة عن اتلاف مزروعاتهم ، أمراً ساهم في زيادة مدخولاتهم الاقتصادية، وهذا ما ينافي مبادئ العدالة على حد وصفه ، فيما كان للنائب عبد الله الحاج رأي اخر عندما اكد على تفعيل قوانين العقوبات للمتعطين الحشيشة وان لا يقتصر الجهد الحكومي على مطاردة الفلاحين فالمتعاطي شكل النصف الثاني في المرض الاجتماعي هذا على حد وصفه[٩٦].

حتم ذلك على المجلس الى قراءة مشروع **"قانون منع المخدرات"**، و دعى النائب كاظم الخليل دراسة القانون بموضوعية لاهميته على الواقع الاجتماعي القانون صار المجلس الى التصديق على القانون بالاجماع[٩٧] وبقصد تشديد العقوبة المفروضة على مرتكب جريمة تعاطي الحشيشة توجه المجلس الى تعديل المادة الثالثة من قانون المخدرات آنف الذكرفي جلسة المجلس

النيابية المنعقدة في (٢٥ حزيران ١٩٥٦) الى درجة تشديد العقوبة لمرتكبها بالأشغال الشاقة المؤبدة[٩٨].

كما وشرع المجلس النيابي الى اعطاء الموضوع المهم هذا بعدا دوليا وانسانيا عندما صادق على **"مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ١٥٣٤٩ المتعلق بإجازة ابرام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١"** والتي وقعت في نيويورك في(٣٠ آذار ١٩٦١) ، وهذا يعني مشاركته في التعاون مع المختصين بالمراقبة الدولية على مكافحة المخدرات ، لانه من أكثر البلدان انتاجا وبالتالي اكثرها تضررا ، وحاولت الحكومة تأجيل البحث فيها الى جلسة أخرى لوضع تفاصيل أكثر لأنها من الاتفاقيات المهمة وماسة الحاجة للواقع اللبناني[٩٩] ليصار الى المصادقة عليها بالاغلبية النيابية في (٣/تشرين الثاني/١٩٦٤)[١٠٠].

أولى المجلس النيابي أهمية خاصة **"للقضاء"** الدور في تنظيم الحياة الاجتماعية ، والذي يعتبر ركن اساسي من اركان الحفاظ على العلاقات داخل التركيبة الاجتماعية ليس في لبنان فحسب بل في كل دول العالم[١٠١]. فهو **"ثالوث السلطتين التشريعية والتنفيذية"** ولهذا كان "استقلال القضاء" الركن الاساس في مناشدات النواب الشيعة وعلى رأسهم النائب عادل عسيران الذي أكد على استقلال السلطة القضائية في أربعة أمور **"التعين، النقل ، الترقية التأديب"** [١٠٢] محذراً الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية من المساس به[١٠٣].

وحذر النائب عبد الله الحاج خلال جلسة طرح الثقة لحكومة عبد الله اليافي الثانية (١٦/٨/١٩٥٣-٣/١/١٩٥٣) في (٨/كانون الأول/١٩٥٣) من المساس بـ **"كرامة القضاء"** وأكد في كلام خطير أثناء مداخلته بان القضاء اللبناني **"مخترق"** لأسباب كثيرة تقف السياسة في مقدمتها لما للحكومة من **"سطوة"** على هذه المؤسسة المهمة ، واتهم وزراء لم يسمهم الاشراف على تحقيقات قضائية خارج اختصاصهم التنفيذي وعدَّ ذلك سابقة خطيرة ، تؤتي نتائج سلبية لا على القضاء فحسب بل على المستوى الأمني ككل ، واتفق في ذلك مع النائب سليم حيدر الذي عدَّ **"حرمة القضاء من أولويات هيبة الدولة"** وطالب التمييز بين **"...القضاة والقضاء الذي يجب ان يبقى مقدساً في قلوبنا ومجتمعاتنا..."** وطالب الحكومة مراقبة القضاة لأنهم منحوا امتيازات جمة تمنعهم من **"...بيع ضميرهم المهني والأخلاقي..."** وشدد على تطهير القضاء من **"النفوس الضعيفة... والا فإذا فقدت هيبة القضاء تفقد كرامة الدولة..."** [١٠٤].

وحذر النائب كامل الأسعد في معرض الرد على البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي (١٩ايلول١٩٥٥-١٩اذار١٩٥٦)[١٠٥] ولوج الطائفية الى المؤسسة القضائية كسائر مؤسسات الدولة الأخرى عادا **"المحاكم المذهبية"** نموذجا مقيتا ذهب بالبلاد الى تشعبات وتفاصيل ارهقته اجتماعيا حسب تعبيره ، وطالب بنزاهة القضاء لان الفساد الذي يطاله يعني النهاية "اعدام المجتمع برمته" مؤكدا ان الفساد وصل الى مجلس القضاء الأعلى نفسه[١٠٦].

ورجح النائب سليم حيدر أسباب بعينها ساهمت في تدهور المؤسسة القضائية منها **"...الفساد المتزايد واختلال النظام واضطراب الأمن وازدياد القتلى، مرده الى عدم انتظام العدل وجهاز توزيع العدل..."** وبالتالي تصاعد وتيرة الجرائم وخاصة الاخلاقية منها في ضوء الحرمان الذي تعيشه مناطق طائفته . مطلبا ادخله في مشادة كلامية مع رئيس الحكومة عندما أعلن نيته استقدام خبراء لاصلاح الوضع القضائي في لبنان حيث عد النائب ذلك بـ **"الفكرة المجرمة وإهانة بحق المؤسسة القضائية"**[١٠٧].

تقدم النائبين محسن سليم[١٠٨] وسميح عسيران بأستجواب للحكومة حول **"حرمان الطائفة الشيعية من تعيينات القضاة"** و تصدر جدول أعمال الجلسة النيابية المعقودة في (٤ أيار

١٩٦٢) جاء فيه **"تظلم الطائفة الشيعية"** التي لم تحصل على تعيين قاض واحد من أصل (٣٣) آخرين عينوا عام (١٩٦٢) في حين استحقاقهم الطائفي اجاز لهم عشرة قضاة ، وعد النائبان في استجوابهما ان الغبن هذا **"...اعتداء صريح على كرامتها وعلى حقها الصريح المنصوص عنه في الدستور وفي القوانين المرعية..."** واعتبر النائب محسن سليم ان المطالبة هذه بأسم لبنان كل لا بأسم الطائفة الشيعية ، محذرين من اقحام **"....الطائفية السياسية على القضاء والقضاة لأنهم حسب رأيه قدس الأقداس..."** وأتهم النائب سميح عسيران الحكومة بعدم توخي **"...العدالة الاجتماعية في هذا التعيين المهم..."** وإعطاء مساحة أوسع للجانب الطائفي كوسيط مرحباً به في تعيين القضاة للطوائف الأخرى على حساب الطائفة الشيعية . وعدّ النائب احمد اسبر ان غبنا كبيرا وقع على الطائفة الشيعية إزاء التعيينات المهمة هذه . فأصبحوا **"كبش المحرقة"** على حد وصفه .مؤكداً عدم التزام الحكومة بالمعايير المهنية إزاء التعيينات العالية هذه ، واتهمها بالتلاعب بنتائج الامتحانات الخاصة بالمتقدمين الشيعة على حساب المتقدمين للطوائف الأخرى قائلا: **".... أما ان تهدر حقوق طائفة بأكملها، وأما ان يصرح بان لا كفاءة فيها....."**[١٠٩].

وقف النواب الشيعة، أغلبهم الى جانب التشريعات الخاصة بالسلطة القضائية التي تخص تفاصيلها الإدارية والتنظيمية والاجتماعية ، ومنها **"مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٤٨٥ بشأن المحاكم السنية والجعفرية"** والذي سمح لمجلس القضاء الأعلى انشاء محاكم ذات اختصاصات مختلفة **"محاكم مذهبية"**[١١٠] في المناطق ذات الأكثرية الفئوية في خطوة هدفت الى تقليل المعاناة عن كاهل المواطن اللبناني من السفر الى مناطق بعيدة ليتقاضى حسب المحكمة ذات الاختصاص المذهبي [١١١] كما تقدم مجموعة من النواب الشيعة[١١٢] بأسم نواب الطائفة بإضافة بعض المواد الى قانون تنظيم القضاء الشرعي في خطوة هدفت الى تصحيح بعض الأخطاء المعمول بها منذ صدور قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والشيعي . ولما كان التحقيق الأولي يجري في لبنان بموجب قواعد قديمة لا تتفق مع التطور العصري الذي أصبح أهم مبادئه الحفاظ على حرية الفرد ، فضلاً عن حقه في توكيل من يدافع عنه طيلة فترة التحقيق ، فيما يخص اصول المحاكمات الجزائية[١١٣] عليه أحالت الحكومة الى مجلس النواب في جلسته النيابية المعقودة في (٢٩ كانون الاول ١٩٤٣) **"مشروع قانون تعديل بعض قواعد التحقيق الأولي في القضايا الجزائية"** [١١٤] وخضع القانون لتعديل آخر شمل بعض فقراته لكي يناسب تطور نوع الجريمة وخطورتها على المجتمع والافراد في الجلسة المؤرخة (٢٠ شباط ١٩٤٦) ونظراً لأهمية هذا القانون تقدم مجموعة من النواب[١١٥] منهم ثلاث شيعة بمقترح تخصيص جلسة خاصة ومستعجلة لبحث هذا القانون[١١٦].

الخاتمة

تبين من خلال ما تقدم ان الموقف النيابي الشيعي كان ايجابيا دائما حيال القضايا التي تهم المجتمع وعلاقة الارتباط الاجتماعي بين ابنائه ، وكانت مداخلاتهم بما يثري تطور احكام العلاقة تلك . وانهم عكسوا وجهة نظرهم باعتبارهم ممثلين لطائفة رسمية في لبنان لكنها اكثر الطوائف حرمان ، جاء ذلك الحرمان على صعد مختلفة تصدر الاجتماعي منها باقي نظرائه من الاقتصاد والسياسة . كما ذهبت ارائهم ومقترحاتهم ومداخلاتهم ومناقشاتهم بما يهم القضية اللبنانية ككل في بعدها الاجتماعي فلم يتكلموا بأسم الطائفة فحسب بل كان تدخلهم باسم الوطن تحت شعار لبنان ككل.

الهوامش

(١) للتفصيل عن اثر الطائفية ومشكلاتها على مستوى المؤسة التشريعية كواحدة من المؤسسات الدسترية اللبنانية التي عاشت ازماتها ينظر اعمال المؤتمر الاول لالغاء الطائفية السياسية ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، ٢٠١١) ، ص٢١-ص٢٢.

(٢) رياض غنام ، الغاء الطائفية ضرورة وطنية لحماية لبنان من داخله ، الحياة النيابية ، مج٨١ ، (كانون الاول ٢٠١١) ، ص٦٩-ص٧٧.

(٣) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) تفكك الدولة وتصدع المجتمع ،مج١،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،٢٠٠٨) ص١١٧.

(٤) سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور التأريخي (بيروت :دار ابن خلدون ،د.ت) ص٢٣٣.

(٥) باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠ -١٩٧٥ ، (بيروت :دار النهار للنشر،٢٠٠٤) ، ص٢٠-ص٢١.

(٦) باسم الجسر ، الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ مقدماته ، ولادته ، مضمونه ، تطبيقه ، مج٢ ، (بيروت : مركز الحريري الثقافي ،) ، ص٦٦٤.

(٧) لمزيد من التفصيل حول جغرافية منطقة جبل عامل عامة في ضوء الحدود الطبيعية ينظر : محسن الامين العاملي ، خطط جبل عامل ، ج١ ، (بيروت : مطبعة الانصاف ،١٩٨٣) ، ص٤٧-ص٥٢ ؛ محمد بسام ، جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير ١٩١٨-١٩٢٠ ، (بيروت:دار الكواكب ،٢٠١١)ص٣١-ص٣٣.

(٨) مجلة المنار ، مج١٧ ، ج٧ ، حزيران (١٩١٤) ، ص٥٣٤.

(٩) عرفت المادة (٣) من قانون المحاسبة العمومية اللبناني الموازنة بانها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق ، وتترجم الموازنة بالارقام برنامج عمل الحكومة وخياراتها السياسية والاقتصادية والمالية . وعلى الموازنة العامة ان تكون منتجة وتسهم في الانماء الاقتصادي وا لاجتماعي للمجتمع . ويضع التعريف الاولوية للنفقات ، فالدولة تحدد مواردها بالاستناد الى نفقاتها ذات الطابع الالزامي . واهم ما تتضمنه الموازنة هي اجازة البرلمان للحكومة بأن تجبي الواردات وفق القوانين السارية المفعول وان تفقه في حدود الاعتمادات المفصلة في جداول الموازنة وان اجازتي الجباية والانفاق سنويا تنتهي بانتهاء السنة مما يجعل الحكومة مضطرة الى طلب هذه الاجازة من جديد في مطلع كل سنة في معرض التصديق على الموازنة . ويمكن تلخيص الية ومهل اعداد الموازنة في لبنان بالشكل الاتي : تعمم الموازنة من (١ نيسان لغاية ١٥ نيسان) ، التحضير لدى الادارات من (١٥ نيسان الى ٣١ ايار) ، الدرس والمناقشة في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات من (١ حزيران -٣١ تموز) ، الدرس لدى وزير المالية من (١ اب ولغاية ٣١ اب) والدرس في مجلس الوزراء من (١ ايلول الى ٣٠ ايلول) والدرس والمناقشة للجنة البرلمانية للمال والموازنة من (١٥ تشرين الاول ولغاية ٣١ كانون الاول) ، والدرس والتصديق في الهيئة العامة لمجلس النواب حتى نهاية (كانون الثاني) من السنة اللاحقة ، اما توقيع القانون ونشره من رئيس الجمهورية خلال شهر من اقرارها . مركز الشرق الاوسط للابحاث والمدافعة ، تقرير لبنان الموازنة العامة .**عدنان محسن ضاهر ،الموازنة بين الواقع والدستور،"الحياة النيابيه "،(مجله)،مج ٤٩ ،كانون الاول ٢٠٠٣.**

(١٠) رشيد شقر ، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في ايدولوجيات القوى السياسية اللبنانية) ، (بيروت: ،١٩٩٢) ، ص١٩٣.

(١١) عبد الرؤوف سنو ، ، المصدر السابق ، ص١٣٧.

(12) A. Kliot , The Territorial Disintegration of a state : The case of Lebanon , university of Durham/centre for Middle Easternand Islamic Studies , Occasional Papers Series , no.30 (1986) . p70.

(١٣) م.م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٤ تشرين الأول، ١٩٤٧)، ص١.

(١٤) امين رشيد نخلة ١٩٠١-١٩٧٦: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة المارونيه مواليد الشوف ، تلقى علومه في مدرسة الفرير المريميين في دير القمر ، واتم دراسته الثانوية في بيروت في الكلية البطريركية ، درس الحقوق في ارلمعهد الفرنسي في بيروت ، وانهاها في الجامعة السورية في دمشق عام (١٩٣٠) . انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة (١٩٤٧) كما انتخب عضوا في لجنة العرائض والاقتراحات ولجنة الصحة والتربية الوطنية ، انتخب عضولا في المجمع العلمي العربي في دمشق عام (١٩٦٦) له العديد من المؤلفات في الادب واللغة والقانون والتاريخ بلغت اكثر من اربع وعشرين مؤلفا. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبنانيسيرة وتراجم اعضاء المجاس النيابيه واغضاء مجالس الادارةفي متصرفية جبل لبنان١٨٦١-٢٠٠٦ ، (بيروت :داربلال للطباعة والنشر،٢٠٠٧) ص٥٠٩-ص٥١١.

(١٥) يقصد بوباء الهواء الاصفر مرض الكوليرا.

(١٦) الحكومة الرابعة لرياض الصلح : ضمت كلا من رياض الصلح رئيسا لمجلس الوزراء وغبريال المر نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للاشغال العامة واحمد الحسيني وزيرا للعدل ومجيد ارسلان للدفاع والبريد والبرق وكميل

شمعون للداخلية والصحة والاسعاف الفوري وحميد فرنجية للخارجية والتربية الوطنية ومحمد العبود للمالية وسلمان نوفل للاقتصاد والزراعة. http://www.pcm.gov.lb

(١٧) م.م.ن، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٤ تشرين الأول ، ١٩٤٨) ، ص٣.

(١٨) المصدرنفسه ، ص٣.

(١٩) علي مصطفى بدر الدين ١٩٠٩-١٩٨٦: سياسي لبناني من الطائفة الشيعية مواليد النبطية ، تلقى علومه الاولية في مدرستها العالية واكملها عام (١٩٢٥) . دخل الجامعة الامريكية في بيروت ودرس الطب ونال شهادة الدكتوراه في الجراحة والصيدلة ، انتخب نائبا عن الجنوب في دورة (١٩٥١) وكان عضوا في لجنة التربية والصحة والاسعاف العام ولجنة العرائض والاقتراحات ، تقدم في استقالته من المجلس النيابي في (ايار ١٩٥٣) احتجاجا على تصدع كتلة الجنوب واهمال الطائفة وعدم انصافها . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٦١-ص٦٢.

(٢٠) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٨) المنعقدة في (٢٠ كانون الأول، ١٩٥١) ، ص١٩.

(٢١) المصدرنفسه ، ص١٩.

(٢٢) سليم نجيب حيدر ١٩١١-١٩٨٠: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية تلقى علومه الاولية في مدرسة الاباء البيض في بعلبك والتكميلية في الجانعة الوطنية في عالية عام ١٩٢٩، والثانوية في معهد اللاييك في بيروت ، حصل على شهادة الحقوق في جامعة السوربون وحصل على الدكتوراه فيها ، انتخب نائبا نائبا عن قضائي بعلبك – الهرمل في دورة (١٩٥٣و١٩٦٨) كان عضوا في لجنتي الادارة والعدل والشؤون الخارجية ورئيس للجنة النربية الوطنية والفنون الجميلة . تولى حقائب وزارية عدة خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٥٥). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص١٧٨-ص١٧٩.

(٢٣) الحكومة الثانية لعبد الله اليافي . تكونت من عبد الله اليافي رئيسا لمجلس والفرد نقاش وزير الخارجيةوبيار اده وزير المالية ورشيد كرامي وزير الاقتصاد الوطني ونقولا سالم وزير التربية الوطنية وكاظم الخليل وزير الزراعة وبشير الأعور وزير العدلية وغبريال المر وزير الأشغال العامة

(٢٤) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٣) المنعقدة في (٨ أيلول ١٩٥٣) ، ص٧.

(٢٥) سعيد محمد فواز ١٩١٢-... :سياسي لبناني من الطائفة الشيعية ، تلقى علومه بمختلف مراحلها في الجامعة الامريكية الفرع الفرنسي ، سافر الى سويسرا ودرس الحقوق ونال الاجازة من جامعة لوزان ، انتخب نائبا عن محافظة الجنوب قضاء بنت جبيل في دورة (١٩٦٠) واعيد انتخابه في دورة (١٩٦٨) ، وانتخب في عدة لجان نيابية منها المال والموازنة والتصميم العام والنظام الداخلي والاقتصاد والسياحة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٤١٦.

(٢٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٢) المنعقدة في (١٨ اب ١٩٦٠) ، ص٥.

(٢٧) عبد اللطيف محمد بيضون ١٩٠٩- ١٩٨٤: مواليد بنت جبيل ، تلقى علومه في المدرسة الدينية للبلدة ، انتخب نائبا عن محافظة الجنوب دائرة بنتجبيل في دورة (١٩٦٤) واعيد انتخابه في دورة (١٩٧٢) واستمر نائبا في مجلس النواب بحكم قوانين التمديد للمجلس حتى وفاته ، شغل عضوية لجان نيابية عدة كالزراعة والتربية والشؤون الاجتماعية ، وعضوا في كتلة نواب الجنوب التي ترأسها كامل الاسعد . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٨٦-ص٨٧.

(٢٨) م . م . ن .ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (١) المنعقدة في (٨ حزيران١٩٧٢) ، ص٤٧.

(٢٩) عبد اللطيف يوسف الزين ١٩٣٢-...: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، مواليد بلدة كفر رمان ، تلقى علومه الاولية في مدرسة الحكمة ، حصل على شهادة الحقوق من المعهد الفرنسي في الجامعة اليسوعية في بيروت ، انتخب نائبا عن قضاء النبطية لاول مرة عام (١٩٦٢) خلفا لوالده يوسف الزين واعيد انتخابه عن القضاء ذاته في انتخابات (١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢) واستمر نائبا بحكم التمديد حتى عام (١٩٩٢) شارك في اعمال مجموعة من اللجان النيابية منها الاشغال العامة والزراعة والادارة والعدل والشؤون الخارجية تولى عدة حقائب وزارية خلال الفترة (كانون الثاني ١٩٦٩-تشرين الثاني ١٩٦٩) . عدنان محسن ضاهر رياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٢٤٦-ص٢٤٧.

(٣٠) م.م.ن، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٢) ، الدورة الثانية، المنعقدة في (٢٥ تموز١٩٧٣)، ص٢٦.

(٣١) عبد الله محمد الحاج ١٨٩٩-١٩٧٥: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية مواليد بيروت تلقى علومه الاولية في المدرسة اليسوعية ، انتسب الى الجامعة الامريكية فنال البكالوريوس في العلوم (١٩٢٢) ، وحصل على ماجستير في التربية من الوبلايات المتحدة الامريكية عام (١٩٢٥) . انتخب نائبا عن قضاء بعبدا – المتن في دورة (١٩٥١) واعيد انتخابه عن دائرة بيروت الرابعة في عام (١٩٥٣) شارك في عضوية بعض اللجان دون ذكرها . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص١٣٣-ص١٣٤.

(٣٢) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٥ أيلول١٩٥٣) ، ص٢.

(٣٣) م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٠) ، المنعقدة في (٢٠ كانون الأول١٩٦٦)، ص١٣.

(٣٤) منظمة الصحة العالمية:خرجت المنظمة الى حيز الوجود في ٧نيسان ١٩٤٨ وكان مؤتمر الصحة الي عقد في نيويورك تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،ووافق على دستور الهيئه ففي ١٢تموز ١٩٤٦،وتهدف الى ان تبلغ جميع الشعوب اعلى مستوى صحي مستطاع ،ولذلك فهي تقوم بتقديم الخدمات للدول للتشجيع البحوث الطبيه .وتنشر المعلومات عن انتشار الاوبئه في العالم .وتنشر الاحصاءات الدوليه عن الامراض وتقديم المنح الدراسيه والمعونات لرفع مستوى الخدمات الصحيه .وتعد جمعية الصحه العالميه التي مقرها جنيف بسويسرا اهم اجهزة منظمه الصحه العالميه .عبد الوهاب الكيالي واخرون ،الموسوعه السياسيه ،ج١،(بيروت :الموسسه العربيه للدراسات والنشر ،١٩٧٩)ص٣٢٢ص٣٢٣

(٣٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٢١) المنعقدة في (٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٨) ، ص٨.

(٣٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (١٠) ، المنعقدة في (٣١ تموز ١٩٥١) ، ص١٢-ص١٣.

(٣٧) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (٦تشرين الثاني ١٩٥٥) ، ص٦.

(٣٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٢) ، الدورة الثانية ، المنعقدة في (٢٦ تموز ١٩٥٥) ، ص١١.

(٣٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥) ، ص٧.

(٤٠) للتفصيل عن المسار التاريخي لتطور التعليم في لبنان ينظر : رياض غنام ، جذور النظام التعليمي وتطوره التاريخي في لبنان ، الحياة النيابية ، مج٣٠ ، (اذار ١٩٩٩) ، ص٨٥-ص١٠٢.

(41) Republic Libonaise , Ministere du plan, Besins et possibilitesde Developpemnt du Liban II, Situation economique et social missiotred Liban 1960-1961, p.65;
رشيد شقير ، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٢) سليم نصر ، بيروت الكبرى ١٩٧٥ ، (حدود الاندماج المجتمعي) ،(د.م ، د.ت) ، ص٩٠.

(٤٣) عبد الرؤوف سنو، ، المصدر السابق ، ص١٤١.

(٤٤) المدرنفسة ص١٤١

(٤٥) المصرنفسة ، ص١٤٢.

(٤٦) م.م.ن، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (١١شباط ١٩٥١)، ص١.

(٤٧) البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني١٩٢٦-١٩٨٤،مج١،(اعدادوتحقيق:يوسف قزما الخوري) ،(بيروت:موسسة الدراسات اللبنانية ،١٩٨٦) ص١٤٤.

(٤٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٧ كانون الثاني ١٩٥٢) ، ص٦.

(٤٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (١٤ شباط ١٩٥٦) ، ص٦-ص٧.

(٥٠) جعفر عبد الحسين شرف الدين ١٩٢٠-٢٠٠١: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية مواليد قضاء صور ، تلقى علومه الاولية في مدارس صور ثم انتسب الى الكلية الشرعية التي كان يرعاها في بيروت الشيخ توفيق خالد مفتي الجمهورية . درس الاداب في معهد الاداب الشرقية في جامعة القديس يوسف ونال لجان نيابية عديدة منها التربية الوطنية والعمل والشؤون الاجتماعية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٢٨٧-ص٢٨٨.

(٥١) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثاني عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٢) ، المنعقدة في (٨ نيسان ١٩٦٩) ، ص٩.

(٥٢) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠) ، ص١٤.

(٥٣) حبيب سليم ابو شهلا ١٩٠٢-١٩٥٧: سياسي لبناني ينتمي الى طائفة الروم الاثوذكس ، مواليد بيروت تلقى علومه في المدرسة الانكليزية ثم في الجامعة الامريكية ونال منها شهادة البكالوريوس في العلوم ، سافر الى فرنسا لدراسة الحقوق واحرز الدكتوراه فيها عام (١٩٢٤) انتخب نائبا عن بيروت في دورات (١٩٣٧ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥١) وعمل في عدة لجان نيابية منها الادارة والعدل والشؤون الخارجية ، شغل عدة حقائب وزارية خلال الفترة (١٩٣٧-١٩٤٤) شغل منصب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ما بين (١١ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣) ابان فترة اعتقال الفرنسيين لبشارة الخوري ورياض الصلح في قلعة راشيا ، كلف برئاسة الحكومة في عام (١٩٤٤) لمرتين . انتخب رئيسا لمجلس النواب بدلا من صبري حمادة عام (١٩٤٦). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص١٨-ص١٩.

(٥٤) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (٢٨ كانون الأول ١٩٤٤) ، ص٣.

(٥٥) سميح راشد عسيران ١٩٢٤-١٩٨٨ : سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدرسة الفرير في صيدا والثانوية في مدرسة الحكمة في بيروت ، سافر الى سويسرا لدراسة الحقوق ، انتخب نائبا عن قضاء النبطية في دورة (١٩٦٠ و ١٩٦٤) شارك في اعمال عدة لجان نيابية منها الادارة والعدل والتربية الوطنية والفنون الجميلة والزراعة والنظام الداخلي وترأس لجنة الانباء والبريد والبرق ولجنة الاشغال العامة والنقل . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٣٥٧-ص٣٥٨.

(٥٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٣) ، المنعقدة في (١٧ كانون الثاني ١٩٦١) ، ص٥.

(٥٧) عبد الله محمد علي العظيمي ١٩٢٣-٢٠٠٢: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، مواليد تبنين الجنوبية تلقى دروسه الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدرسة المقاصد الاسلامية في صيدا ، درس الحقوق في الجامعة السورية في دمق ، ونال الاجازة فيها عام (١٩٥٠) كما نال اجازة ثانية في الحقوق من معهد اليسوعية في بيروت عام (١٩٥١) . انتخب نائبا عن الجنوب قضاء بنت جبيل في دورة (١٩٦٤) وكان عضوا في هيئة لجنة المجلس وفي لجنتي البرق والبريد والهاتف والادارة والعدلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غمان ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٣٨٩-٣٩٠.

(٥٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٦) ، المنعقدة في (١٠ كانون الثاني ١٩٦٦) ، ص٥.

(٥٩) حدد ملاك موظف التعليم في المدارس الرسمية بموجب المرسومين الاشتراعيين رقم ٢٧٨ و ٢٩٥ الصادرين في ١٠ و ١٧ كانون الأول ١٩٤٢.

(٦٠) الشهادات هذه هي التكميلية (البريفة باستحقاق قدره ٤٠ ليرة، البكالوريا (الجزء الأول) باستحقاق قدره ٤٥ ليرة، البكالوريا (الجزء الثاني) ٥٠ ليره، دار المعلمين الابتدائية ٦٥ ليره و دار المعلمين العليا ١٠٠ ليره، ليسانس الجامعية ١١٠ ليره والليسانس التعليمية والدكتوراه ١٥٣، ودكتوراه الدولة في الأدب والعلوم ١٩٥ ليره. ينظر: م.م.ن، الدور السادس، العقد العادي الأول، الجلسة (١٣) ، المنعقدة في (٣١أيار ١٩٥٠)، ص٤-٨.

(٦١) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (١٣) ، المنعقدة في (٣١ أيار ١٩٥٠) ، ص٩.

(٦٢) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول الجلسة (١٢) ، المنعقدة في (٢٧ شباط ١٩٥١) ، ص١.

(٦٣) م . م . ن ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٩ نيسان ١٩٥٦) ص١٢.

(٦٤) المصرنفسة ص١٢.

(٦٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٩ نيسان ١٩٥٦) ، ص١١.

(٦٦) م . م . ن .ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (٢٤ نيسان ١٩٥٦) ص٤.

(٦٧) اجل البحث فيه الى الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، المنعقدة بتاريخ (٢٦ نيسان ١٩٥٦) ، ومنها الى العقد العادي الأول ، الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ (٣٠ نيسان ١٩٥٦) حيث تمت المصادقة عليه بالاجماع بعد التصويت خلال الجلسات السابقة على مواده (٦٣) مادة.

(٦٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (١٣ أيار ١٩٦٥) ، ص٧.

(٦٩) علي الحاج حسن بزي١٩١٢-١٩٨٥: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، مواليد بنت جبيل تلقى علومه الاولية في مدرستها ثم انتقل الى النبطية . درس الثانوية في دمشق انتخب نائبا عن الجنوب دائرة بنت جبيل عام (١٩٥١) واعيد انتخابه في دورة (١٩٥٧ ثم ١٩٦٠) عن دائرة مرجعيون ، شغل عدة حقائب وزارية خلال (١٩٥٩-١٩٦١) . عمل على تحويل بلدته بنت جبيل مركز قضاء وساهم في انشاء مدرسة مهنية فيها . شغل موقع امين عام جبهة الاتحاد الوطني الذي تاسس عام (١٩٥٨) . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٧٢-ص٧٣.

(٧٠) م . م . ن ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٣) ، المنعقدة في (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧) ، ص٢.

(٧١) م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٤) ، المنعقدة في (٣/تشرين الثاني/١٩٦٤)، ص١٠-١٢.

(٧٢) م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (١٣شباط١٩٥١)، ص١١.

(٧٣) شفيق محسن مرتضى ١٩١٢-١٩٩٠: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، مواليد بعلبك ، تلقى علومه الابتدائية في مدارسها ، والتكميلية والثانوية في المدرسة البطريركية للروم الكاثوليك وفي المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت . سافر الى دمشق ودرس في جامعتها الحقوق والاداب العربية ونال الاجازة فيهما ، انتخب نائبا عن محافظة البقاع دائرة بعلبك عام (١٩٥٧) واعيد انتخابه عام (١٩٦٠) عن قضائي بعلبك-الهرمل . وكان عضوا في لجان المجلس النيابية ومنها الادارة والعدلية والاشغال العامة والبريد والبرق ، التربية الوطنية والفنون الجميلة والنظام الداخلي والزراعة. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٤٦٤-٤٦٨.

(٧٤) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١٢) ، المنعقدة في (٣١ كانون الثاني ١٩٦٧) ، ص١٠.

(٧٥) احمد عبد الحميد أسبر١٩٢٠-....: سياسي لبناني من الطائفة الشيعية مواليد بيروت تلقى دروسه الابتدائية في المدرسة العاملية في رأس النبع والثانوية في كلية المقاصد . دخل دار المعلمين عام (١٩٣٩) وانتخب نائبا عن جبل لبنان قضاء جبيل في دورات (١٩٦٠ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢) واستمر بحكم قوانين التمديد الى عام (١٩٩٢) ، شارك في اعمال عدة لجان نيابية منها الادارة والعدل والمال والموازنة والدفاع الوطني والشؤون الاجتماعية . كما انتخب مفوضا في هيئة مكتب المجلس مرات عدة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٣٩-٤٠.

(٧٦) لمزيد من التفصيل عن التشريعات القانونية التي تنظم التعليم العالي في البلاد ينظر : غالب فرحات ، التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي الخاص في لبنان ، الحياة النيابية ، مج٤٧ ، (حزيران ٢٠٠٣) ، ص٥٢-ص٦٥.

(٧٧) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٢) ، المنعقدة في (٤ كانون الأول١٩٦٩) ، ص٢٢.

(٧٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١١) ، المنعقدة في (١٩ تشرين الأول١٩٦١) ، ص١-١٥.

(٧٩) محمود حسين عمار١٩٢٠-....: سياسي لبناني من الطائفة الشيعية مواليد برج البراجنة درس تعليمه الاولي في مدرسة الشياح والمتوسطة والثانوية في مدرسة الحكمة ثم في الجامعة اليسوعية حيث نال الاجازة في الحقوق ، انتخب نائبا عن دائرة بعبدا المتن الجنوبي في دورة (١٩٥٧) وعن قضاء بعبدا في دورات (١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢) واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد حتى عام (١٩٩٢) عمل في عدة لجان نيابية كالادارة والعدل والنظام الداخلي والشؤون الخارجية والاشغال العامة والبريد والبرق والتصميم العام والانباء والبريد والبرق .تقلد وزارة الاعلام في (تشرين الاول ١٩٧٤) . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٣٧١.

(٨٠) م . م. ن .ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٢) ، المنعقدة في (٢٠ كانون الأول ١٩٦١) ، ص١-١٥؛ م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٣) ، المنعقدة في (٢١ كانون الأول ١٩٦١) ، ص١-ص١٧ ؛ م . م . ن .ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٤) ، المنعقدة في (٢٢ كانون الأول ١٩٦١) ، ص١-ص١٧.

(٨١) لمزيد من التفصيل عن النظام الداخلي لمجلس التعليم العالي وقوانين تنظيمه ينظر : المديرية العامة للدراسات والمعلومات مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، توجهات عامة لرسم سياسة للتعليم العالي في لبنان ، الحياة النيابية ، مج٤٤ ، (ايلول ٢٠٠٢) ، ص٢٨-ص٣٨.

(٨٢) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (٥ كانون الأول ١٩٦٥) ، ص١٢-ص١٥.

(٨٣) ضمنت كل من عبد الحميد كرامي رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع الوطني ونقولا غصن نائب رئيس وزراء ووزيرا للبريد والبرق والصناعة والتجارة وسليم تقلا وزيرا للعدلية والخارجية واحمد الاسعد وزيرا للاشغال والصحة والاسعاف ووديع نعيم للداخلية والتربية والفنون الجميلة وجميل تلحوق للتموين والزراعة . http://www.pcm.gov.lb

(٨٤) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (١) ، المنعقدة في (١٤ آب ١٩٤٥) ، ص٥-ص٦.

(٨٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨) ، ص٤.

(٨٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨) ، ص٥.

(٨٧) تعلقت بالدائرة المشرفة على الأندية وقانون العقوبات على المخالفات، وأماكن انشاء تلك الأندية وأوقات فتح تلك الأندية ، وطرق تنظيم عائداتها والنسب الخاصة للمستثمرين ، وآليات ارتيادها ورسوم دخولها ، للتفصيل أكثر: ينظر: م . م . ن .ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (٩ ايار ١٩٥١) ، ص٥.

(٨٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (٩ أيار ١٩٥١) ص١٢.

(٨٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٧) ، المنعقدة في (١٠ تموز ١٩٥١) ، ص١٠.

(٩٠) وهم كل من يعقوب الصراف ، البير حاج ، قبلان يوسف الخوري ، جوزف شادر ، نصوح الفصل ، سليمان العلي ، بشير نعمان.

(٩١) م.م.ن، الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني ، الجلسة (١٧) ، المنعقدة في (١٨كانون الأول١٩٥١)، ص٧-٨.

(٩٢) تشير دراسات علمية نشرتها مجلات عربية ان منطقة بعلبك الهرمل من اكثر المناطق المصدرة للحشيش في العالم باتجاه اوربا والولايات المتحدة . الوطن العربي ، (مجلة) العدد (١٧٧) ، (٥ – ١١ تموز ١٩٨٠) ، ص٦-ص٨.

(٩٣) م.م.ن، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (١٥) ، المنعقدة في (٢٩تموز ١٩٥٤)، ص٤-ص٥.

(٩٤) المصرنفسة ، ص٧.

(٩٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٤) ، المنعقدة في (٢٥ تشرين الأول ١٩٥١) ، ص٨ ؛ م . م .ن ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٣) ، المنعقدة في (٧ تموز ١٩٥٥) ، ص٨.

(٩٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٢) ، المنعقدة في (١٩ حزيران ١٩٥٦) ، ص١٠.

(٩٧) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (١٤) ، المنعقدة في (٢٧ نيسان ١٩٤٦) ، ص٨.

(٩٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (٤) ، المنعقدة في (٢٥ حزيران ١٩٥٦) ، ص٥.

(٩٩) م . م .ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٣) ، المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٤) ، ص٦.

(١٠٠) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٤) ، المنعقدة في (٣ تشرين الأول ١٩٦٤) ، ص٩.

(١٠١) مرَّ تاريخ القضاء اللبناني منذ السيطرة العثمانية على لبنان حتى تحقيق الاستقلال ١٩٤٣ بمراحل متعددة، يتطور وينتكس حسب ظروف المرحلة التي يمر بها ، وتعد العقيدة الاسلامية المصدر الأول للتشريع في لبنان والبلدان العربية خلال عهد السيطرة العثمانية ، وعندما خضعت الدولة العثمانية في عصورها المتأخرة الى الهيمنة الأوربية ، ولاسيما بعد الاحتلال الفرنسي لبعض الأقطار العربية ومنها لبنان ، أمراً دفع السلطنة العثمانية الى اقتباس الكثير من القوانين الفرنسية في ميدان التشريع المدني والتجاري مثل (قانون الخبراء وقانون الأراضي) وغيرها من القوانين الأخرى ، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، ووقع لبنان تحت الانتداب الفرنسي وظل لبنان تحت الاحتلال الفرنسي المباشر ، لمدة ست سنوات حتى تمكن من نشر دستوره الأول ١٩٢٦، الذي عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ووضع اللبنة الأولى لمجموعة من القوانين استمر العمل فيها حتى تحقيق الاستقلال عام ١٩٤٣ مع إجراء بعض التعديلات عليها بالشكل الذي يضمن تحريرها من السيطرة الأجنبية مثل (قانون الملكية وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارة والعقوبات) وغيرها من القوانين التي رسمت الهيكل القضائي خلال الفترة موضوع البحث (١٩٤٣-١٩٧٥) للمزيد من التفصيل عن نشوء

القضاء اللبناني ينظر: رياض غنام ، جذور النظام القضائي وتطوره التاريخي حتى قيام دولة لبنان الكبير ، الحياة النيابية ، مـج٢٣ ، (حزيـران ١٩٩٧) ، ص٦٧-ص٧٦ ؛ ريـاض غنـام، نشـأة القـوانين اللبنانيـة وتـدوينها بـين العثمنـة والتغريب، مجلة الحياة النيابية ، المصدر السابق ، مج٨٧ ، (حزيران ٢٠١٣) ، ص١١-٢٧ .

(١٠٢) عانى القضاء اللبناني في عهد الاستقلال من مشاكل مهمة تصدرتها مشاكل المحاكم المختلطة والتي تنشأ مشتركة بين القوانين اللبنانية والفرنسية وهي محاكم ان صح التعبير عنها بالمحاكم المعززة للوجود الفرنسي في لبنان فعليه تحمل عهد الاستقلال تركة كبيرة في هذا الشأن ضلت حجرعثرة امام تطوره وعليه شرع المجلس بمناقشة تعديل نظام القضاة في جميع المواد عدا المحاكم المختلطة التي تريث التصويت على إلغائها الى اشعار أخر. ينظر: الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث ،الجلسة (١٠)المنعقدة في (٤ تشرين الأول ١٩٤٤) ص٥

(١٠٣) م . م . ن . ل ، الـدور التشـريعي الخـامس ، العقـد الاسـتثنائي الثـاني ، الجلسـة (١٤) ، المنعقـدة فـي (٢٦/شباط/١٩٤٦)، ص٧.

(١٠٤) م . م . ن . ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٣) ، المنعقدة في (٨ كانون الأول ١٩٥٣) ، ص٥.

(١٠٥) م . م . ن .ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول ، ، الجلسة (١) الدورة الرابعة ، المنعقدة في (١٤تشرين الأول ١٩٥٥) ، ص١١.

(١٠٦)

(١٠٧) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٦) ، المنعقدة في (١٠ تشرين الثاني ١٩٦٠) ، ص١٨-ص١٩.

(١٠٨) محسن محمد سليم ١٩١٨-٢٠٠٠: سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة الشيعية ، مواليد حارة حريك تلقى دروسه في مدارس الفرير في بيروت . ثم دخل معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية ونال اجازته ، انتخب نائبا عن بيروت الدائرة الثانية في دورة (١٩٦٠) كما كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية طوال فترة نيابته ولجنة الادارة والعدلية ، اصدر عام (١٩٦٦) جريدة الجديد . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٢٧٧-ص٢٧٨.

(١٠٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٨) ، المنعقدة في (٤ أيار ١٩٦٢) ص٤-ص٧.

(١١٠) كرست حقوق جميع الطوائف في قوانين عدة ابرزها قانون الاحوال الشخصية للطائفة الدرزية الصادر بتاريخ (٢٤ شباط ١٩٤٨) وقانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والاسرائيلية الصادر بتأريخ (٢ نيسان ١٩٥١) والمرسوم الاشتراعي رقم (١٨) في (٣ كانون الثاني ١٩٥٥) والمعدل بقانون (٢٨ ايار ١٩٥٦) وقانون (١٦ تموز ١٩٦٢) المتعلق بتنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري . وبموجب هه القوانين والمراسيم اعترف بحقوق جميع هذه الطوائف بأعتبارها اشخاصا معنوية من اشخاص القانون العام لها الحق في ادارة شؤونها وحق التشريع والقضاء في مواضيع الاحوال الشخصية لرعاياها ، انما في اطار الدستور والقوانين وقواعد الانتظام العام. لمزيد من التفصيل عن تنظيمات المحاكم المذهبية في لبنان ينظر :خليل حسين قوانين الاحوال الشخصية ومحاكمها في لبنان ، الحياة النيابية ، مج٢٥ ، (كانون الاول ١٩٩٧) ، ص٣٥-٤١

(١١١) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الأول ، الجلسة (٩) ، المنعقدة في (١٨ نيسان ١٩٤٨) ، ص٤-ص٥.

(١١٢) وهم كل من حسين منصور، شفيق مرتضى، سميح عسيران.

(١١٣) للمزيد من التفصيل عن قانون اصول المحاكمات الجزائية اللبناني في كافة الدعاوى التي تتقاضى بموجبه ينظر : عفيف شمس الدين ، اصول المحاكمات الجزائية ، (بيروت : د.م ، ٢٠٠١) .

(١١٤) م . م . ن . ل ، الـدور التشـريعي الخـامس، العقـد العـادي الثـاني ، الجلسـة (٦) ، المنعقـدة فـي (٢٩/كـانون الأول/١٩٤٣) ، ص٦-ص١٠.

(١١٥) وهم كل من عادل عسيران، كاظم الخليل، عبد الله اليافي، ومحمد الفضل، سليمان العلي، رفعت قزعون، صائب سلام، مارون كنعان، جورج زوين. ينظر: م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١٣) ، المنعقدة في (٢٠ شباط ١٩٤٦) ، ص٩.

(١١٦) صدر قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والشيعي في ١٦ تموز ١٩٦٢ بموجب المرسوم المرقم ١٣٦٧٢، ولمزيد من التفصيل عن مطلب النواب بخصوص الإضافة على هذا القانون ينظر: م . م .ن . ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٣ كانون الأول ١٩٦٣) ، ص٦-ص٩.